مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

شوال 1436 هـ - أغسطس 2015 م

ليبيا على حافة الهاوية وكيفية استرجاعها:

خيارات للفاعلين الدوليين

كريستوفر تورنتون

ترجمة
ماريا المنجد

ليبيا على حافة الهاوية وكيفية استرجاعها:
خيارات للفاعلين الدوليين

كريستوفر تورنتون

ترجمة
ماريا المنجد

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

تورنتون، كريستوفر

دراسات: ليبيا على حافة الهاوية وكيفية استرجاعها: خيارات للفاعلين الدوليين./ كريستوفر تورنتون.- الرياض، ١٤٣٦هـ

٤٦ص ؛ ١٦,٥×٢٣سم

ردمك: ١-٧٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

١- ليبيا- تاريخ- العصر الحديث ٢- ليبيا - الأحوال السياسية - العصر الحديث أ.العنوان

ديوي ٢, ٩٦١ ١٤٣٦/٨٦٥٨

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٨٦٥٨

ردمك: ١-٧٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

تحرير ومراجعة لغوية

سيد الجعفري

تصميم وإخراج

أزهري النويري

ملخص الدراسة

حوّل إطلاق عملية (الكرامة) في مايو عام ٢٠١٤م صراعاً عسكرياً وسياسياً منخفض المستوى في ليبيا إلى حرب شاملة، وقسم استيلاء حركة (فجر ليبيا) المعارضة على طرابلس ومعظم غرب ليبيا البلاد جزأين مع برلمانين وحكومتين وجيشين مفترضين، وترك العنف الذي تعرّضت له البلاد العام الماضي ليبيا على حافة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ووفّر فرصة الانتشار للتنظيم الذي يُعرف باسم (داعش)؛ فإذا هوت ليبيا عن الحافة فستكون لذلك عواقب وخيمة على أوروبا والمنطقة؛ فستصبح ليبيا قاعدة انطلاق لشنّ عمليات إرهابية في المستقبل المنظور، وسيصل حجم الهجرة غير الشرعية وغيرها من أشكال التهريب إلى أبعاد لا يمكن تصوّرها.

أخفقت جهود المجتمع الدولي لحلّ الأزمة في منع هذا الانهيار، خصوصاً بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ولم يتضمن نهج البعثة، الداعي إلى حلّ أزمة انقسام مجلس النواب الليبي، وهو البرلمان الليبي المنتخب، مبدئياً إدخال صنّاع قرار أساسيين، وولّد عدم ثقة لدى تحالف (فجر ليبيا). وأخفقت مسوّدات متتالية من الاتفاقات السياسية في التوفيق بين المصالح الأساسية للطرفين، وقُوبلت بمعارضة ما من هذا الطرف وذاك، ولم تشارك الجهات الفاعلة المسلّحة في كلا الجانبين بما فيه الكفاية، وهي حالياً لا ترسّخ نفسها للحل المطروح على الطاولة.

كان قرار إنهاء مشروع مسوّدة اتفاق تجري فيها زيادة التعديلات، وحصول توقيع مبدئي في المغرب في الحادي عشر من يوليو ٢٠١٥م من دون دعم المكوّنات الرئيسة لتحالف (فجر ليبيا)، إستراتيجيةً محفوفةً بالمخاطر مع فرص نجاح محدودة جداً؛ فإذا أخفقت هذه الإستراتيجية، ولم تتمخّض عنها حكومة وفاق وطني شامل، فسيضطر المجتمع الدولي إلى السعي إلى إستراتيجية متعددة الأبعاد على المدى الطويل. ولن تتجنّب هذه الإستراتيجية احتمال وجود اتفاق سياسي رفيع المستوى، لكنها ستحاول تيسير تعاون فوري في القضايا ذات الاهتمام المشترك (مثل: مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية)، والمضيّ قدماً نحو اتفاق شامل تدريجياً، وتوفير (انتصارات) للجانبين معاً على مدى الطريق. وستحاول هذه الإستراتيجية أيضاً تحييد التأثير القويّ للأنصار الإقليميين لكلا المعسكرين، وتسخير المجتمع الدولي بوصفه قوة سلام.

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الورقة ومحتوياتها تحليلات المؤلف وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ويُعدّ المؤلف وحده مسؤولاً عن أيّ أخطاء ترد فيها.

المحتويات

المقدمة	٩
لماذا يجب علينا أن نولي الصراع في ليبيا اهتمامنا؟	١٠
إطلاق عملية (الكرامة) ومعركة الوصول إلى بنغازي	١٣
(فجر ليبيا) والمعركة من أجل طرابلس	١٥
الانتخابات الجديدة والتحديات القانونية والجمود السياسي	١٥
التصعيد العسكري وظهور فاعلين جدد	١٨
الكسور والانقسامات والهدنة الهشة	٢٢
الجهات الراعية ووسطاء السلام ومثيرو التشغب	٢٣
جهود دولية لحلّ الأزمة	٢٧
سيناريوهات للمضي قدماً	٣٨
الخاتمة	٤٢

المقدمة

تبقى ليبيا على شفا انهيار تامّ على الرغم من توقيعها اتفاقيةً فاوضت فيها الأمم المتحدة في الصخيرات بالمغرب في ١١ يوليو عام ٢٠١٥م. ومع ذلك، ما زال ممكناً العثور على تسوية مستديمة للحد من النزاع عن طريق التفاوض، بل يمثّل التفاوض أفضل السبل لضمان عودة الاستقرار والازدهار إلى ليبيا. وعلى الرغم من بذل الأمم المتحدة، وبرناردينو ليون الممثّل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة، كلّ جهد إلا أن ذلك لم يحُل دون انحدار ليبيا نحو الفوضى؛ إذ تمتلك ليبيا برلمانين متنافسين، وحكومتين، و(جيشين) يتألّفان من خليط من الميليشيات المتحالفة (تحالفاً هزيلاً في بعض الأحيان). وقد سمح هذا الفراغ المؤسسي في السلطة لعدد قليل من المتطرفين الراديكاليين المنتمين إلى ما يُعرف بتنظيم (داعش) بتوسيع نفوذهم، وبسط سيطرتهم.

تتناول هذه الورقة عواقب الصراع الحالي في ليبيا على المنطقة والعالم، وتتابع تطور الصراع من أصوله في منتصف عام ٢٠١٤م إلى يونيو عام ٢٠١٥م، كما تأخذ في الحسبان دور الفاعلين الدوليين الرئيسين في ليبيا، وتقوّم بشكل انتقادي جهود حلّ النزاع، وتتناول -أخيراً- بعض الخيارات المستقبلية المقترحة. قد تطرح هذه الورقة أسئلةً أكثر من تقديمها الأجوبة، لكنها تأمل بذلك توفير أساس لمزيدٍ من الدراسات والاهتمام من صانعي السياسات والمسؤولين.

لماذا يجب علينا أن نولي الصراع في ليبيا اهتمامنا؟

يتضاءل عدد الأشخاص الذين قُتلوا خلال النزاع الحالي في ليبيا أمام عدد ضحايا المجازر التي تشهدها سوريا في كل شهر؛ إذ حدّدت معظم التقديرات عدد الإصابات في ليبيا منذ نهاية الحرب الأهلية عام ٢٠١١م بأقلّ من ٥٠٠٠ شخص، ٣٥٠٠ شخص منهم لقوا حتفهم منذ بدء (القوات المسلحة الليبية) التابعة لخليفة حفتر عملية (الكرامة) في ١٦ مايو عام ٢٠١٤م[١]. وعلى الرغم من هذه الوفيات، التي هي بلا شكّ مأساة إنسانية، فإن عدد القتلى في أكثر الأعوام عنفاً في ليبيا منذ عام ٢٠١١م لا يكاد يصل إلى متوسط عدد القتلى في شهر واحد في سوريا[٢]؛ فلماذا يجب على العالم الاهتمام بالصراع الدائر في ليبيا على الرغم من انخفاض عدد الوفيات في المعركة؟.

إن احتياطي ليبيا المؤكّد من النفط الخام يضعها ضمن الدول العشر الأكبر في العالم؛ فعلى الرغم من بقاء أكثر من ٤٨ مليار برميل في باطن الأرض[٣] إلا أن ليبيا تحتلّ المرتبة ٣٣ من حيث إنتاج النفط[٤]. ويعود هذا التباين بين الاحتياطي المحتمل والاستغلال الفعلي بشكل كبير إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا، والصراع الدائر فيها؛ فمع حلول منتصف فبراير عام ٢٠١٥م انخفض إنتاج النفط في ليبيا إلى ٣٥٠ ألف برميل يومياً، بعد أن كان الإنتاج في أعلى مستوياته يصل إلى ١,٦ مليون برميل في اليوم في ظلّ نظام القذافي[٥]، و٩٠٠ ألف برميل يومياً في الآونة الأخيرة في أكتوبر عام ٢٠١٤م[٦]. وعلى الرغم من التدابير التي اتّخذتها منظمة أوبك لتخفيف آثار تراجع المعروض الليبي على أسعار النفط العالمية، والحفاظ على أسعار نفط منخفضة بشكل مصطنع (من خلال زيادة المعروض من دول الخليج)، لا يمكن أن يستمر الأمر هكذا إلى ما لا نهاية، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان انخفاض إنتاج حقول النفط في جنوب العراق بسبب عدم

(1) "Violent Deaths in Libya", Libya Body Count, http://www.libyabodycount.org/table.

(٢) قدّر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن ٦٦٥٧ شخصاً قتلوا في سوريا في مايو عام ٢٠١٥م، انظر الرابط: http://goo.gl/X38y0g.

(3) "Country Comparison: Crude Oil – Proved Reserves", *The World Factbook 2013–14*, Central Intelligence Agency website, https://goo.gl/wXTz0B.

(4) "Country Comparison: Crude Oil – Production", *World Factbook*, https://goo.gl/UoBIwM.

(5) "Oil near US$62 on Libya Violence, Kuwait Sees Prices Supported", Reuters, February 16, 2015.

(6) Frederic Wehrey, "The Battle for Libya's Oil: On the Frontlines of a Forgotten War", *Atlantic*, February 9, 2015, http://goo.gl/ghiR1q.

الاستقرار هناك. وفي الواقع، يمكن أن نعزو زيادة أسعار النفط بمقدار ٤٪ في أوائل عام ٢٠١٥م إلى تكثيف القتال في ليبيا[٧]، ومن شأن ليبيا مستقرة ومزدهرة أن توفر فرص استثمار اقتصادية وأجنبية ضخمة في قطاع الطاقة؛ فاستغلال هذه الإمكانيات مأساوي إلى الآن بسبب الصراع الدائر.

يشير بيتر كول إلى أن «حركة التجارة وتبادل السلع عبر الحدود... كانت –وما زالت– حجر الأساس للاقتصاد الليبي المحلي، مع جذور تمتد أعمق بكثير من الدولة الليبية»[٨]، ومع ذلك فإن الصراع في ليبيا، وفراغ السلطة الذي ترتّب عليه، وفّرا ساحةً لتهريب الأسلحة والمخدرات والناس على نطاق غير مسبوق. ومع أن ليبيا أصبحت مستورداً صرفاً للأسلحة بعد بداية الصراع عام ٢٠١٤م إلا أنه منذ انهيار نظام القذافي عام ٢٠١١م عُثر على أسلحة ليبية استُخدمت على نحو مدمّر في الجزائر، ومصر، ومالي، وفلسطين، وسوريا، وتونس. وما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الليبية تُهرَّب إلى هذه الأسواق، وتستمر ليبيا في أن تكون منطقة عبور لكثير من الأسلحة المتطورة التي تُرسل إلى مختلف الوجهات في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من تهريب معظم الكوكايين المتّجه إلى الأسواق الأوروبية من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا إلا أن هناك علامات أيضاً تدلّ على ازدياد حركة مرور المخدرات عن طريق الصحراء إلى أوروبا عبر ليبيا[٩]؛ فالحشيش والسجائر المقلّدة هما من السلع الأخرى غير المشروعة المهرّبة عبر ليبيا إلى أوروبا أو إلى بلدان أخرى في المنطقة.

ومع ذلك، فإن أهم ضروب الاتّجار غير المشروع، وأكثرها ازدهاراً في غياب الدولة الليبية، هو تهريب البشر؛ فالنظام الليبي تحت حكم القذافي، وإن عجز عن تأمين حدوده الجنوبية ضد المهاجرين غير الشرعيين، لكنه استطاع بنجاح وقف تدفّق المهاجرين الإفريقيين الآتين من جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا[١٠]. وقد تفكّكت هذه السيطرة تماماً مع انهيار الدولة الليبية؛ إذ تشير الأرقام الرسمية إلى أن ١٨٤ , ١٦٧ مهاجراً أُنقذوا في أثناء

(7) Wehrey, "Battle for Libya's Oil".

(8) Peter Cole, *Borderline Chaos? Stabilizing Libya's Periphery* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), 7.

(9) Joint Analysis of Conflict and Stability, *Cross-Border Linkages Affecting Conflict and Stability in North Africa* (unclassified document, UK Foreign and Commonwealth Office, November 2013).

(10) Cole, *Borderline Chaos*, 7.

محاولتهم عبور البحر المتوسط إلى أوروبا عام ٢٠١٤م، يُعتقد أن من بينهم ١٤١,٤٨٤ مهاجراً مرّوا عبر ليبيا، أو ما يعادل نسبة ٨٥٪[١١]. ومن المتوقع أن يرتفع عدد المهاجرين عام ٢٠١٥م إلى ما يزيد على ٤٠٪ من عدد المهاجرين عام ٢٠١٤م. وقد أعلن المجلس الأوروبي، بعد وفاة ٤٠٠-٩٥٠ شخصاً نتيجة غرق إحدى السفن يوم ١٩ إبريل عام ٢٠١٥م، إستراتيجيةً جديدةً للتعامل مع أزمة المهاجرين؛ فقرّر «تعزيز وجوده في البحار لمحاربة تجار المخدرات، ومنع تدفّق الهجرة غير المشروعة، وتعزيز التضامن الداخلي والمسؤولية». كما لاحظ المجلس أن «عدم الاستقرار في ليبيا يخلق بيئةً مثاليةً للأنشطة الإجرامية للمتاجرين بالأشخاص»؛ لذلك فهو عازم على «دعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بنشاط لإعادة إرساء سلطة الحكومة في ليبيا»[١٢]. ووفقاً لتوقّع المجلس الأوروبي الصائب، فإن ليبيا ستبقى مركزاً لتهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص، وستشكّل خطراً على استقرار أوروبا والمنطقة، إلى أن يجري التأكّد من استقرارها.

يهيّئ عدم الاستقرار في ليبيا بيئة عمل مثاليةً أيضاً للمجموعات المتطرفة العنيفة، مثل ما يُدعى بتنظيم (داعش). ويبدو أن أطروفة وينستون تشرتشل، التي تنصّ على أن (ليبيا هي نقطة ضعف أوروبا)، هي ملاحظة صحيحة بلا شكّ؛ فلم تغب هذه الحقيقة عن تنظيم (داعش)، الذي لاحظ في منشور صدر مؤخراً بعنوان: (ليبيا: البوابة الإستراتيجية للدولة الإسلامية)، أن «الله هيأ لهذا البلد موقعاً إستراتيجياً، وإمكانات ضخمة». ويتابع المنشور إبداء ملاحظة قرب ليبيا من أوروبا، وسهولة اختراق الحدود البحرية الأوروبية وتجاوزها، ويختتم التقرير بقوله: «وإذا تمّ استغلال هذه الجزئية، وتطويرها إستراتيجياً بالشكل المطلوب، فسينقلب حال دويلات الجنوب الأوروبي إلى الجحيم»[١٣]، وهو أمر مخيف بالنسبة إلى البلدان الأوروبية وحلفائها، ولا يمكن تفاديه إلا بوضع حدٍّ للقتال بين الليبيين.

يُضاف إلى ذلك أن بوسع ليبيا توفير منصة تستطيع من خلالها الجماعات الإرهابية إطلاق عمليات إرهابية في الدول المجاورة، مثل الهجوم على منشأة الغاز (إن أميناس)

(11) Christopher Thompson, "Europe's Migrant Crisis in Five Numbers", *The World* (blog), *Financial Times*, April 21, 2015, http://goo.gl/HMFPSa ; see also the final report of the UN panel of experts established pursuant to resolution 1973 (2011), paragraph 195, http://goo.gl/qmEocG.

(12) "Special Meeting of the European Council, 23 April 2015 – Statement", European Council website, http://goo.gl/m3Rs6D.

(١٣) أبو ارحيّم الليبي، «ليبيا: البوابة الإستراتيجية للدولة الإسلامية»، على الرابط: http://justpaste.it/ly1.

بالجزائر في يناير عام ٢٠١٣م. وكما أوردت الوثيقة الصادرة عن (داعش)، فإن ليبيا «هي مفتاح الوصول إلى مصر، وتونس، والسودان، ومالي، والجزائر، والنيجر أيضاً، وهي المرتكز الذي يمكن عن طريقه الوصول إلى إفريقيا والمغرب الإسلامي».

إطلاق عملية (الكرامة) ومعركة الوصول إلى بنغازي

اختفى بحلول منتصف عام ٢٠١٣م الشعور بتوافر الفرص الذي انتشر بعد انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠١١م، وكان المؤتمر الوطني العام (البرلمان البدائي في ذلك الوقت المنتخب في يوليو عام ٢٠١٢م) غير مكتمل من الناحية الوظيفية، ومعلّقاً بسبب الخلافات الداخلية؛ فالميليشيات أَسَرَت الدولة على نحو فعّال، وعملت بشكل مستقلّ من دون عقاب، وكثيراً ما هُدِّد الدبلوماسيون الأجانب والبعثات الدبلوماسية وهُوجموا وخُطفوا، أو قُتلوا كما في حالة السفير الأمريكي. واندلعت صراعات متعددة بين الطوائف على مستوى منخفض في جميع أنحاء البلاد، مع استخدام الأسلحة الثقيلة التي خلّفتها الحرب الأهلية في تسوية النزاعات والمظالم القبلية القديمة. لكن البلاد مضت قدماً بطريقة ما، ولم يتجاوز العنف قطّ بعض الحدود غير المنصوص عليها، ثم تحوّل هذا الصراع العسكري الدائر منذ مدة طويلة على مستوى سياسي منخفض إلى مواجهة عسكرية شاملة مع إطلاق عملية (الكرامة) في شرق ليبيا على أيدي مجموعة أطلقت على نفسها اسم (الجيش الوطني الليبي). ووفقاً للجنرال خليفة حفتر -زعيم هذه المجموعة في عهد القذافي الماضي- كانت عملية (الكرامة) «هجوماً للقضاء على الحركة الإرهابية في ليبيا»[١٤]، وسعت العملية في البداية إلى تطهير بنغازي من (الإرهابيين والمتطرفين)، خصوصاً أنصار الشريعة، الذين زُعم أنهم مسؤولون عن سلسلة من الاغتيالات التي تعرّضت لها المدينة بعد مدة قصيرة من انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠١١م. واستمدت عملية (الكرامة) دعمها من المؤسسة العسكرية والأمنية السابقة في عهد القذافي، وما تبقّى من الجيش الليبي والقوات الجوية، (خصوصاً وحدات الصاعقة والقوات الخاصة بقيادة ونيس بوخمادة)، والقبائل الشرقية القوية. ثم قامت عملية (الكرامة) على مدى

(14) Sharif Abdel Kouddous, "A Q&A with Khalifa Hifter, the Mastermind behind Libya's New Revolt", *Washington Post*, May 20, 2014, http://goo.gl/rxs7WI.

عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م بتطبيع متدرّج لوضعها؛ إذ عُدَّت عمليةً رسميةً للجيش الليبي، وبدأ ذلك مع تعيين عبدالرزاق الناظوري، وهو نائب سابق لحفتر، رئيساً لأركان الجيش في ٢٥ أغسطس عام ٢٠١٤م، ونتج منه تعيين الجنرال حفتر قائداً أعلى للجيش الليبي في ٩ مارس عام ٢٠١٥م. ومع ذلك، لم يؤكّد مجلس النواب دعمه الرسمي للعملية إلى ١٧ نوفمبر عام ٢٠١٤م، وأعيد حفتر إلى الجيش الليبي في ٢٤ نوفمبر فقط، وكان قبل هذا التاريخ يعمل بفعالية خارج نطاق الحكومة.

لا ينظر قسم كبير من الجماعات الليبية إلى عملية (الكرامة) بوصفها عمليةً لمكافحة الإرهاب، بل بوصفها حركةً معاديةً للثورات، تهدف إلى إعادة النظام السابق إلى السلطة مرةً أخرى. وحرّض هذا الخوف من الثورة المضادة الميليشيات الشرقية المتباينة على الاتحاد مع أنصار الشريعة ضد حفتر وحلفائه، وشكّلوا معاً مجلس شورى ثوار بنغازي في ٢٠ يونيو عام ٢٠١٤م. ولم يكن هناك قبل تشكيل هذا المجلس أيّ دليل على تعاون وثيق بين أنصار الشريعة ومجموعات الميليشيات السبع الأخرى الذين شكّلوا هذه الهيئة[١٥]. وفي الواقع، فإن قوات درع ليبيا ١ و٢ و٧ تؤلّف العمود الفقري للمجلس الثوري، الذي كان قبل إطلاق عملية (الكرامة) جزءاً رسمياً من وزارة الدفاع، ولم يشارك في أيديولوجية متطرّفة معادية، مثل أنصار الشريعة، وكما قال لي أحد السياسيين الليبيين: «لقد كان الإنجاز الوحيد لخليفة حفتر هو توحيد المعسكر الثوري».

وعلى الرغم من خسائر الجهتين الكبيرة[١٦] ما زال الصراع في بنغازي مستمراً؛ فقوات الكرامة وإن كانت تمتلك عتاداً عسكرياً كبيراً إلا أنها غير قادرة على إحكام الطوق على بنغازي، وحتى لو انتصر حفتر في طرد مجلس شورى ثوار بنغازي من المدينة فإن المتفجرات المدسوسة في السيارات (كتلك التي شهدتها المدينة في ٢٤ مارس عام ٢٠١٥م)، والتفجيرات الانتحارية، والاغتيالات الموجّهة، تبدو أفضل سيناريو لبنغازي في حال تعذّر الوصول إلى حلّ جرت المفاوضة عليه.

---

(15) Nizar Sarieldin, *The Battle for Benghazi: The Limits of Stabilization by Military Means* (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2015), 4.

(١٦) يقدّر موقع تعداد القتلى في ليبيا مقتل ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص في بنغازي منذ بدء عملية (الكرامة)، انظر: The Libya Body Count, "Violent Deaths in Libya", http://www.libyabodycount.org/table.

(فجر ليبيا) والمعركة من أجل طرابلس

حفزت عملية (الكرامة) في شرق ليبيا ظهور حركة مصاحبة لها بشكل سريع في غربها؛ ففي ١٨ مايو عام ٢٠١٤م هاجمت قوات من غرب مدينة الزنتان مبنى المؤتمر الوطني العام في طرابلس، وكان سبب ذلك في الظاهر هو استمرار عمل المؤتمر بعد انتهاء ولايته الرسمية، لكن دافع الهجوم كان على الأرجح بسبب طبيعة المؤتمر الوطني العام الإخوانية والهيمنة الإسلامية عليه. وعجّل الهجوم بإطلاق عملية فجر ليبيا، التي سعت إلى السيطرة على طرابلس، خصوصاً مطار طرابلس الواقع تحت سيطرة الزنتان.

(فجر ليبيا) هو ائتلاف ما يُسمى بـ(القوى الثورية)، وهو متنوّع ومضطرب أحياناً، وشكّل أساس قيادته العسكرية والسياسية أفراد من مدينة مصراتة، ثم تحالفت قوى مصراتة مع مجموعة ميليشيات من طرابلس، وغريان، ونالوت، وسبها، والزاوية، وزليتن، لتشكيل (فجر ليبيا). ومع أن هناك نفوذاً مؤثراً ضمن (فجر ليبيا) من الإخوان المسلمين والمجموعات ذات التفكير المشابه إلا أن هناك أيضاً أعضاء سابقون من الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وجماعات جهادية سلفية أخرى، وميليشيات إسلامية موجّهة تناصب الإخوان المسلمين عداءً نموذجياً، وكذلك ميليشيات قبلية وعرقية (ليست ذات توجّهات إسلامية في العادة)، مثل الميليشيات الأمازيغية؛ فهؤلاء كلّهم عناصر مهمة في (فجر ليبيا).

استمرت المعركة للاستيلاء على طرابلس طوال شهر يوليو ومعظم شهر أغسطس عام ٢٠١٤م، إلى أن استطاعت قوات (فجر ليبيا) دحر الميليشيات التابعة للزنتان نهائياً من المطار في ٢٣ أغسطس. وعلى الرغم من تعرّض معظم المطار للدمار في القتال إلا أن هذا الانتصار ترك ائتلافاً فضفاضاً مكوّناً من قوات (فجر ليبيا) سيطر على أكبر مدن ليبيا (طرابلس)، وثالث أكبر مدنها (مصراتة)، إضافةً إلى جزء كبير من غرب ليبيا. ونحا الوضع منذ أغسطس عام ٢٠١٤م إلى إبريل عام ٢٠١٥م نحو الجمود، مع نوبات قتال دورية أخفقت في إحداث تغيير كبير في الحقائق على أرض الواقع.

الانتخابات الجديدة والتحديات القانونية والجمود السياسي

عقدت ليبيا في ٢٥ يونيو عام ٢٠١٤م انتخابات تشريعية جديدة لمجلس نواب جديد مقرّه في بنغازي على الرغم من الصراعات الجارية في بنغازي وطرابلس، وحدّد موعد

الانتخابات قبل شهر واحد فقط من إجرائها، وترك ذلك القليل من الوقت للمرشحين للقيام بحملة انتخابية أو توجيه الناخبين، وأدلى ٣٦٠ ألف ناخب فقط بأصواتهم من أصل ١,٥ مليون ناخب مسجّل (وما يقارب ٣,٥ ملايين ناخب مؤهّل)، وبلغ إجمالي نسبة المشاركة نحو ١٨٪ من الناخبين المحتملين، وقاطعت الأقلية الأمازيغية الانتخابات، فخلفت ١٢ مقعداً شاغراً، وشهدت الانتخابات انخفاض (الكتلة الإسلامية) إلى ما يقارب ٣٠ مقعداً (من أصل ٢٠٠ مقعد).

وما لا يثير الدهشة هو رفض ٣٠ عضواً في البرلمان من (الإسلاميين) التابعين لـ(فجر ليبيا) المشاركة في مجلس النواب الجديد، وكان رفضهم يرجع في الظاهر إلى أن مجلس النواب قرّر أن يجتمع في طبرق (ثامن أكبر مدينة في ليبيا على مقربة من الحدود المصرية) على خلاف الإجراءات المتبعة لأسباب أمنية، فضلاً عن حقيقة عدم نقل السلطة الفعلي من المؤتمر الوطني العام إلى مجلس النواب بسبب القتال في طرابلس. ومع ذلك، فقد كان سبب الرفض يعود على الأرجح إلى أن انتخابات يوليو تركتهم ضعفاء سياسياً، بينما عملية (فجر ليبيا) تركتهم أقوياء عسكرياً.

وفي ١٩ أغسطس عام ٢٠١٤م استقال رئيس الوزراء عبدالله الثني رسمياً من منصبه (الذي عيّنه في الأصل المؤتمر الوطني العام في مارس عام ٢٠١٤م)، وهو ما مهّد لإعادة مجلس النواب في طبرق تعيينه رئيساً للوزراء في ١ سبتمبر عام ٢٠١٤م، واختير الثني بنسبة ضئيلة؛ فقد اعتمد تعيينه ٦٤ عضواً من أصل ١٠٤ أعضاء حضروا الدورة. وجرت الموافقة على أغلبية الوزراء في مجلس الثني في ٢٢ سبتمبر عام ٢٠١٤م عقب رفض مجلس النواب المجلسين الوزاريين اللذين قدّمهما مسبقاً، وكانت الصعوبة التي واجهها الثني في الحصول على موافقة لحكومته دلالةً على الدعم السياسي المحدود الذي يتمتّع به في طبرق، وهشاشة موقفه، وهو ما جعله لا يتمتّع بأيّ سلطة تنفيذية فعلية. وفي الوقت نفسه، واصلت (بقايا) المؤتمر الوطني العام العمل بشكل أو بآخر في طرابلس، على الرغم من تناقص عدد أعضائه إلى حدٍّ كبير، وسرعان ما جرى استبدال عمر الحاسي بالثني، ونصّب المؤتمر الوطني العام حكومته في ٦ سبتمبر عام ٢٠١٤م.

سرعان ما اعترف المجتمع الدولي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، بمجلس النواب الجديد، مؤكّداً في اعترافه بالمجلس أنه «السلطة التشريعية الوحيدة في

ليبيا»[١٧]، وسحب الاعتراف بالمؤتمر الوطني العام، ودحض الطعن الجانبي في شرعية مجلس النواب. ومن أجل تعزيز هذا الموقف أمام مجلس النواب رفض كثير من أعضاء المجتمع الدولي لقاء أعضاء المؤتمر الوطني العام، ورفضوا لقاء حكومة عمر الحاسي التي اعترف بها المؤتمر الوطني العام بشكل قاطع. واعتمدت الأمم المتحدة هذا النهج أيضاً، ورفض كذلك برناردينو ليون -الممثّل الخاص للأمين العام في الأمم المتحدة- اللقاء مع المؤتمر الوطني العام، ومع رئيسه نوري أبو سهمين. وعندما قام بان كي مون -الأمين العام للأمم المتحدة- بزيارة مفاجئة إلى طرابلس يوم ١١ أكتوبر عام ٢٠١٤م رفض هو أيضاً لقاء نوري أبو سهمين وحكومة عمر الحاسي[١٨]، وبذلك أصبح لدى ليبيا برلمانان، وحكومتان، وجيشان، يتنافسان على الشرعية والاعتراف والسلطة.

وفي ٦ نوفمبر عام ٢٠١٤م رُفعت قضية أمام المحكمة الدستورية العليا الليبية للطعن في دستورية مجلس النواب الليبي، وقضت المحكمة العليا لمصلحة المؤتمر الوطني العام. لم تقضِ المحكمة بعدم تسليم السلطة بشكل صحيح إلى مجلس النواب، وبأن مقرّه في مدينة طبرق في الشرق هو غير دستوري، بل أعلنت بدلاً من ذلك أن قرار عقد الانتخابات في ٢٥ يونيو عام ٢٠١٤م نفسه (الذي اتّخذه المؤتمر الوطني العام) كان في الواقع غير قانوني، وتحديداً نتائج ما تُدعى بـ(لجنة فبراير)، التي كوّنها المؤتمر الوطني العام، وعدّل فيها الإعلان الدستوري الذي سمح بإجراء المؤتمر الوطني العام انتخابات مجلس النواب من دون أغلبية كافية.

سارع مجلس النواب إلى رفض قرار المحكمة العليا، ووصف أبو بكر بعيرة -العضو الرائد فيه- الحكم بأنه (لا أساس له)، وأن البرلمان رفض ذلك بشكل سريع؛ لأنه أُصدر (تحت ضغوط من المقاتلين). وسواء صحّت هذه الحجج أم لم تصحّ فقد كان من الواضح أن قرار المحكمة العليا يستلزم مراجعةً أساسيةً لإستراتيجية من المجتمع الدولي عامةً، ومن الممثّل الخاص ليون خاصةً، لحلّ الأزمة في ليبيا. وأصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بياناً

(17) "Joint Communiqué on Libya", September 23, 2014, https://goo.gl/cYqb0B.

صدر هذا البيان من الجزائر، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وإسبانيا، وتونس، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. انظر أيضاً: استنتاج مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية في ليبيا، ٢٠ أكتوبر عام ٢٠١٤م، الفقرة ٥.

(١٨) ومع ذلك انتقد بعض مؤيدي مجلس النواب في طبرق أيضاً الأمين العام لإخفاقه في زيارة طبرق، وتعزيزه مكانة طرابلس بدلاً من ذلك.

(أحاطت) فيه بقرار المحكمة العليا، وذكرت أنها ستدرس القرار على نحو وثيق. وفي ١١ نوفمبر عام ٢٠١٤م سافر ليون إلى طرابلس، والتقى نوري أبو سهمين أول مرة، والتقى خلال هذه الزيارة أيضاً محمد صوان؛ رئيس حزب العدالة والبناء المتّصل بالإخوان المسلمين، وكان الممثّل الخاص للأمين العام حريصاً على توضيح أنه التقى هؤلاء بصفة شخصية لا رسمية. دخل الجانبان بعد قرار المحكمة العليا في منافسة واضحة لنيل الاعتراف الدولي، وحاولت حكومة الثني بعد ذلك بمدة وجيزة الحفاظ على شرعيتها الدولية من خلال القيام بزيارات إلى البلدان الداعمة لها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه، استقبلت حكومة الحاسي الوزير السوداني للشؤون الخارجية، ومبعوثاً خاصاً من تركيا[١٩].

وكان لقرار المحكمة العليا تأثير سياسي عميق؛ فقد شكّك في الاعتراف الدولي بمجلس النواب الليبي، وأوقف على نحو فعّال ما يُسمى بـ(غدامس ١)، وهي عملية بقيادة الأمم المتحدة ركّزت في تقديم الوساطة بين أعضاء مجلس النواب الليبي (الذين كانوا ضد فجر ليبيا) والأعضاء الموالين لـ(فجر ليبيا) الذين كانوا يقاطعون مجلس النواب. ومع ذلك لم يتغيّر شيء على أرض الواقع، واستمرّ الصراع.

التصعيد العسكري وظهور فاعلين جدد

تنامى استخدام أساليب الحرب غير التقليدية، التي شملت التفجيرات والاغتيالات، بشكل لا يبعث على الاطمئنان مع امتداد مدة النزاع؛ ففي ٢٨ أكتوبر عام ٢٠١٤م فُجِّرت أول سيارة مفخّخة في مدينة طبرق من دون إحداث إصابات، وفي ١٢ نوفمبر من العام نفسه نتج من تفجير ثلاث سيارات مفخخة في طبرق والبيداء مقتل ستة أشخاص، وجرح عشرين آخرين، وذُكر أن أحد هذه التفجيرات على الأقلّ كان تفجيراً انتحارياً. وفي حادثة غير مطمئنة، استهدفت سيارة مفخخة لقاءً بين رئيس الوزراء عبدالله الثني والمبعوث الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة وفريقه في شحات يوم ٩ نوفمبر ٢٠١٤م، ولحسن الحظ لم يُصب أحد في هذا الهجوم. والمقلق في الأمر هو أن هذا الاجتماع قد تغيّر موقعه المقرّر -كما يبدو- إلى شحات في آخر لحظة بدلاً من البيداء (التي تبعد منها ١٥كم تقريباً) لأسباب أمنية، ولم يتبيّن إلى الآن من المسؤول عن زراعة هذه القنبلة، والدوافع

(١٩) سافر المبعوث الخاص التركي أيضاً إلى طبرق.

وراء هذا الهجوم، لكن من المؤكّد أن الفاعلين كانت لديهم معلومات وثيقة لمخطّطات تنقّل المشاركين. وفي ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٤م انفجرت سيارتان مفخختان خارج سفارتي جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة في طرابلس لم تنتج منهما أيّ أضرار، وقام بعدها المؤتمر الوطني العام وحكومة الحسي بشجب الواقعة على الفور، وهو ما دفع كثيرين إلى الظنّ بأن الهجوم نفّذته عناصر مناهضة لـ(فجر ليبيا) في طرابلس؛ لحفز تدخّل دولي ضد (فجر ليبيا) أو تسويغه.

كانت هذه الأفعال نذيراً لما سيتبعها إذا استمر الصراع على هذا النحو مع توسّع جماعات مثل (داعش) في نشاطها في ليبيا، وحريٌّ بها أن تدفع من يدعو إلى تدخّل عسكري إلى إعادة النظر. وفي ١٣ ديسمبر عام ٢٠١٤م أطلقت قوات تابعة لمصراتة في أغلبها عملية (الشروق) للاستيلاء على منشآت نفطية في الهلال النفطي وسط ليبيا. وكانت المدرجات إلى هذا الوقت تحت سيطرة إبراهيم جضران؛ رئيس حرس المنشآت النفطية، وهو مؤيّد معروف للفيدرالية في شرق ليبيا. وأتى هذا القرار بعد عدة أشهر من جهود مخفقة لـ(فجر ليبيا) لضم قوات حرس المنشآت النفطية، وتبع ذلك إعلان عام لجضران في ٣١ أكتوبر عام ٢٠١٤م بولائه لحكومة عبدالله الثني ومجلس النواب.

وبعد تقدّم سريع لمقاتلي عملية (الشروق) في ١٤ ديسمبر عام ٢٠١٤م، كانوا فيه على وشك السيطرة على محطات نفط السدرة، ورأس لانوف، وبلدة بن جواد الإستراتيجية التي تبعد نحو ٣٠كم من غرب سدرة، تدخّلت قوات الكرامة الجوية، ودعمت حرس المنشآت النفطية في ردّ الاعتداء على الهجوم، وأثبتت -على أيّ حال- أهميتها الحاسمة، وكما أشار جايسون باك فإن قوات الكرامة الجوية أثبتت مرةً أخرى أنها «ميزة تكتيكية استثنائية» عندما وازنت منطقة التأثير على الرغم من تفوّق قوات (فجر ليبيا) العددي[٢٠]. وعلى الرغم من الواقع المتأزّم استمرّ القتال؛ ففي ٢٥ ديسمبر عام ٢٠١٤م أشعلت صهاريج تخزين النفط في مركز السدرة، ودمّر الحريق أكثر من ١,٨ مليون برميل من النفط الخام، وتسبّب في أضرار تُقدَّر بنحو ٢١٣ مليون دولار[٢١]. وتواصل القتال بشكل متقطّع

(20) Jason Pack, "Libya Continues to Slide Down a Spiral of Violence" (blog post), *Libya Analysis*, December 31, 2014: http://www.libya-analysis.com/2014/12/.

(21) Ayman al-Warfalli and Ulf Laessing, "Fire at Libyan Oil Port Destroys up to 1.8 Million Barrels of Crude", Reuters, December 30, 2014, http://goo.gl/o9Z5sZ.

إلى أن دخل وقف إطلاق نار هشّ حيّز التنفيذ في ٣١ مارس عام ٢٠١٥م. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار هذا لم يتوقّف القتال تماماً في منطقة الهلال النفطي، لكنه سمح لأعداد كبيرة من القوات في مصراتة بالانتشار لصدّ عدوّها الجديد (داعش).

كانت هناك تقارير منذ أكتوبر عام ٢٠١٤م على الأقلّ عن وجود ملموس لتنظيم (داعش) في المنطقة المحيطة بمدينة سرت. وقادة تنظيم (داعش) هم عادةً من الأجانب، أما جنوده فهم من ليبيا، ومن الصعب التأكّد من أصول هؤلاء الجنود بسبب التضليل المتّبع من الجانبين، لكن من المرجّح أن معظم المجندين جرى انتقاؤهم من بين المقاتلين الإسلاميين الشباب والمفرطين في التشدّد في بنغازي ومصراتة، وكذلك من بين مسؤولي الأمن السابقين في عهد القذافي، وأعضاء من القبائل المحرومين والتابعين للنظام السابق.

لم تأخذ (فجر ليبيا) (داعش) على محمل الجد، واعتمد أعضاؤها في المقام الأول على انخراط (داعش) في المعركة ضد حفتر، واستنفاد أنفسهم في تلك العملية. ومع ذلك، كما هو الحال في العراق وسوريا، لم يقع تنظيم (داعش) في هذا الفخ، وعزّز -عوضاً عن ذلك- قاعدته في وسط ليبيا، والبؤر الاستيطانية في درنة وصبراتة، وتجنّب بدأب المواجهة المباشرة مع تحالف (الكرامة). وفي ١٥ فبراير عام ٢٠١٥م، وبعد أشهر من التحضير، كان تنظيم (داعش) على استعداد لإثبات وجوده بشكل كبير في ليبيا، فأصدر مقطع فيديو فظيعاً يصوّر قطع رؤوس ٢٠ قبطياً مصرياً، ورجلاً آخر مسيحياً، وحرّك المقطع مشاعر الرعب في المجتمع الدولي، لكنه حفز ردّ فعل طفيف.

ردّت مصر بضربات جوية، قصفت خلالها أهدافاً في مدينة درنة، التي تبعد من المكان الذي جرت فيه واقعة قطع الرؤوس المزعومة أكثر من ٨٠٠كم، وأدّت الضربات إلى انتقاد مصر بسبب استهدافها العشوائي مواقع الإسلاميين، وليس تلك التابعة لـ(داعش) فقط[٢٢]. لم يؤكّد الجيش المصري موقع الضربات، لكن متحدثاً باسم وزارة الخارجية ذكر أنها استهدفت فرع (داعش) في مدينة درنة. وقد يكون خيار استهداف درنة بدلاً من سرت هو قربها من الحدود المصرية، وإمكانية تنفيذ الضربات من دون التزود بالوقود[٢٣].

(22) David Gartenstein-Ross and Nathaniel Barr, *Dignity and Dawn: Libya's Escalating Civil War* (The Hague: International Centre for Counter-Terrorism, 2015), 9.

(23) David D. Kirkpatrick, "Egypt Launches Airstrike in Libya against ISIS Branch", *New York Times*, February 16, 2015, http://goo.gl/AGNYNc.

وفي الوقت نفسه، قامت حكومة مجلس النواب الليبي بإلقاء خطاب حماسي أمام الأمم المتحدة لرفع الحظر المفروض الساري على الأسلحة من أجل محاربة (داعش)[٢٤]، لكن شكّك كثيرون في دوافع المجلس، وأن هدفه الحقيقي هو استخدام الأسلحة لمواصلة محاربة (فجر ليبيا)؛ لذا رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الاقتراح خوفاً من تفاقم حدة الصراع.

وفي أوائل شهر مارس عام ٢٠١٥م هاجم تنظيم (داعش) مرافق نفطية في حقول مبروك والغني في حوض سرت، وأسروا تسع رهائن دوليين في هذه الهجمات (ثلاث منهم أفرج عنهم في وقت لاحق)، وأدّت هذه الهجمات إلى ردّ من قوات مصراتة على مواقع في النوفلية جنوب مدينة بن جواد. وفي ١٨ مارس من العام نفسه قُتل ١١ عضواً من عملية (الشروق) على أيدي قوات تنظيم (داعش) عند مشاركتهم في قتاله في النوفلية، وقام تنظيم (داعش) أيضاً بشنّ هجمات انتقامية على مصراتة في ٥ و١٠ إبريل و٣١ مايو عام ٢٠١٥م، وكانت الصدمة من جرّاء هذه الهجمات على سكان مصراتة واضحةً؛ لأنها المدينة الأكثر أمناً في ليبيا منذ نهاية الحرب الأهلية عام ٢٠١١م. وفي عمل آخر من أعمال العنف المريعة، قام تنظيم (داعش) في ٢٠ إبريل عام ٢٠١٥م بنشر تسجيل مدته ٢٩ دقيقة يظهر إعدام ٢٨ مسيحياً إثيوبياً بطريقة وحشية؛ فقد نُحر اثنا عشر شخصاً منهم على الشاطئ، بينما أطلقت النار على رأس ستة عشر آخرين في منطقة صحراوية.

وعلى الرغم من هذه الأعمال الوحشية والإرهاب، لا يمتلك تنظيم (داعش) إلى الآن قوةً لشنّ هجمات كبرى للاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي في ليبيا ومراقبتها كما فعل في العراق وسوريا؛ فهو يعيش في ليبيا بطريقة طفيلية معتمداً في بقائه على الصراع الدائر. ومع استمرار الصراع يزداد اكتساب تنظيم (داعش) السلطة والنفوذ، وسرعان ما ستكون الجهود الجزئية لمواجهته، مثل تلك التي جرت في مصراتة، غير كافية للحدِّ من تقدّمه.

كانت عملية (الشروق) إخفاقاً إستراتيجياً للمعسكر المؤيّد للمؤتمر الوطني العام؛ لأنه أخفق -في المقام الأول- في تحقيق هدفه المتمثّل في تأمين السيطرة على البنية التحتية الأساسية للنفط، وأظهر -ثانياً- ضعف القوات الموالية للمؤتمر الوطني العام عند مواجهته

(24) Michelle Nichols, “Libya, Egypt Ask U.N. to Lift Arms Embargo to Fight Islamic State”, Reuters, February 18, 2015, http://goo.gl/bf3833.

قوة المعسكر الجوية المتفوقة المؤيدة لمجلس النواب الليبي، وشوّه سمعة مصراتة بوصفها قوةً عسكريةً منيعةً، وعزّز -ثالثاً- الروابط بين قوة (الكرامة) وحرس المنشآت النفطية، وهو ما دفع عدة قبائل شرقية إلى دعم قوة (الكرامة) بشكل أقوى لمواجهة عدوان مصراتة المحتمل على مناطق شرق ليبيا، وأدّى ذلك -أخيراً- بمصراتة إلى مواجهة مفتوحة مع تنظيم (داعش)، وتركها عرضةً لجبهتين، بينما كان القتال يتنامى في غرب ليبيا.

الكسور والانقسامات والهدنة الهشة

صوّت مجلس النواب الليبي في أوائل فبراير عام ٢٠١٥م على إلغاء (قانون العزل السياسي) المثير للجدل في ليبيا، الذي حال دون تولّي مسؤولين سابقين في عهد القذافي مناصب عامة. وتعرّض هذا القانون لانتقادات من منظمة هيومن رايتس ووتش؛ لأنه جاء «عاماً جداً وغامضاً»[٢٥]، وكان السبب الرئيس الذي ساهم في ظهور الصراع في ليبيا؛ بسبب استبعاده نسبةً كبيرةً من الليبيين من الحياة العامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من إخفاقات القانون، إلا أن إلغاء القوانين من قبل طرف واحد (مجلس النواب الليبي) عزّز اعتقاد بعض الفئات أن المجلس على علاقة بالنظام السابق، كما أكّد لفئات أخرى أن المجلس لم يكن راغباً في حلّ تفاوضي للأزمة.

بدأت الكسور والانشقاقات داخل المعسكرات الرئيسة تطفو إلى السطح مع استمرار النزاع في ليبيا، وشابتها -على سبيل المثال- اشتباكات بين القوات الموالية لرئيس الوزراء والقوات الموالية للجنرال خليفة حفتر عند زيارة رئيس الوزراء عبدالله الثني، الذي يدعمه مجلس النواب الليبي، بنغازي في ١ فبراير عام ٢٠١٥م. ويواجه الجنرال حفتر تحدّيات من القادة داخل معسكره، مثل العقيد فرج البرعصي، تدور حول مظالم متعلّقة بتوزيع الأسلحة والذخائر والمراكز في الجيش. أما قوات فجر ليبيا، فينقسم أعضاؤها بين مؤيّد للحوار الذي تقوده الأمم المتحدة وأولئك الذين يشعرون بأن الظروف غير ملائمة بعدُ لتسوية تفاوضية؛ فما زال الصراع شديداً في مصراتة خاصةً، التي حافظت على وهم الوحدة بينها وبين طرابلس إلى وقت سابق من عام ٢٠١٥م. وكما أشار وولفرام

(25) Libya: Reject “Political Isolation Law”, Human Rights Watch, May 4, 2013, http://www.hrw.org/news/2013/05/04/libya-reject-political-isolation-law.

لاكر فإن عملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة «ساهمت في تفكّك التحالفات من خلال إرغام الأطراف السياسية على وضع أنفسها في موقع المفاوضات، وتشجيع ممثّلي المجالس المحلية والجماعات المسلحة ليعبّروا عن آرائهم بأنفسهم، عوضاً عن تمكين المجالس التشريعية من تمثيلهم»[٢٦].

وفي يوم الجمعة ٢٠ مارس عام ٢٠١٥م، بينما كانت قوات مصراتة مشتّتة الانتباه؛ بسبب صراعها مع (داعش) في حوض سرت، أطلقت ألوية (الكرامة) المنحازة نحو الزنتان وورشفانة هجوماً على طرابلس، واستولت على بلدة إستراتيجية تبعد ٤٥كم من جنوب طرابلس تدعى (العزيزية). وفي الساعات الأولى من الهجوم، ظهرت شخصيات سياسية في طبرق على شاشة التلفاز أعلنت نصراً سريعاً، ودعت إلى وضع حدٍّ لمفاوضات السلام. لكن هذه التصريحات كانت سابقةً لأوانها؛ إذ صدّت قوات (فجر ليبيا) الهجوم، واستعادت العزيزية، بينما حافظت قوات من ورشفانة على سيطرتها على المناطق القبلية التابعة لها هناك.

استمرّ القتال طوال شهر إبريل إلى أن دخل وقف إطلاق نار جزئي حيّز التنفيذ، وعزّز ذلك تبادل الأسرى بين مصراتة والزنتان في البداية، ثم مع الزاوية في وقت لاحق من جهة، وبين الزنتان وورشفانة من جهة أخرى[٢٧]. ومثّل وقف إطلاق النار في المناطق المحيطة بطرابلس جزءاً من إستراتيجية جديدة لمصراتة، يقودها المجلس المحلي، لإبرام خليط من الاتفاقيات الجزئية مع مختلف المجموعات التي كانت قوات مصراتة تتقاتل معها وما زالت إلى الآن. ويشير ذلك أيضاً إلى استعداد مصراتة للتصرّف بشكل مستقلّ عن قوات تحالف (فجر ليبيا) التي لا تزال إلى الآن جزءاً لا يتجزأ منها. ويبقى أن ننتظر لنرى إن كانت هذه الجهود ستكلّل بالنجاح، سواء حُسمت على حساب مقوّمات أخرى لـ(فجر ليبيا) أم نُسفت على يد الجنرال حفتر وقيادة عملية (الكرامة) المركزية.

الجهات الراعية ووسطاء السلام ومثيرو التشغب

تلقّى المعسكران الرئيسان في ليبيا دعماً خارجياً من دول أخرى داخل المنطقة وخارجها، وهو ما جعل السعي إلى وضع حدٍّ للنزاع أكثر صعوبةً، وجعل كلا المعسكرين متردّداً في

(26) Wolfram Lacher, *Supporting Stabilization in Libya* (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2015), 3.

(27) "Prisoner Swaps Negotiated as Tentative Truce in Warshefana Holds", Libya's Channel, May 11, 2015, http://goo.gl/2ejbYD.

تقديم تنازلات. قدّمت مصر والإمارات العربية المتحدة دعماً كبيراً وغير محدود لعملية (الكرامة)، ويُزعم أن هذا الدعم بلغ حدّ إطلاق غارات جوية على مواقع (فجر ليبيا) في أغسطس عام ٢٠١٤م؛ فوفقاً لتقارير صحيفة (نيويورك تايمز) ووكالة (فرانس برس) قام طيارون وطائرات حربية إماراتية بضرب أهداف داخل ليبيا انطلاقاً من قواعد عسكرية مصرية مع دعم أرضي مصري[٢٨]، ونسبت (فجر ليبيا) غارات جوية على غريان صباح يوم ١٥ سبتمبر عام ٢٠١٤م إلى مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، مدّعيةً أن قوات الكرامة لا تمتلك القدرة التقنية لتنفيذ مثل هذا الهجوم تحت جنح الليل. واعترف حفتر في نوفمبر عام ٢٠١٤م بأنه تلقّى معدات عسكرية من الجزائر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة[٢٩]. ووفقاً لفريق الخبراء بشأن ليبيا في الأمم المتحدة، فإنه يكاد يكون من المؤكّد نقل مصر موادّ عسكرية وطائرات إلى تحالف (الكرامة) في انتهاك واضح لحظر الأسلحة[٣٠]، ولم تقُم اللجنة باستخلاص أيّ استنتاجات بشأن دقة الادعاءات حول انتهاك دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك الحظر المفروض على الأسلحة في ليبيا.

ودعمت فصيل (فجر ليبيا) قطر وتركيا، وأورد فريق الخبراء مزاعم بأن رحلات جوية عسكرية قطرية قصدت ليبيا عام ٢٠١٤م، كما استُخدمت رحلات تجارية منتظمة من تركيا إلى طرابلس ومصراتة لنقل المواد العسكرية، ونُقل مزيد منها عن طريق البحر بحسب ما ورد. ويبدو أن عتاداً عسكرياً كبيراً نُقل إلى معسكرات (فجر ليبيا) ومجلس شورى ثوار بنغازي من السودان، ويبقى من غير الواضح إذا كانت السودان تعمل بمفردها أو بالنيابة عن بلد آخر. ويبدو أن دعم تركيا الفصيل الموالي للمؤتمر الوطني العام قد تضاءل وأصبح سياسياً أكثر منه عسكرياً، وتؤكد اللقاءات مع المسؤولين الأتراك أن تركيا ترى أن الطريقة الفضلى لتأمين مصالحها هي من خلال حلّ مُفاوَض عليه للنزاع؛ فالمصالح الاقتصادية التركية في ليبيا –وهي مشروعات واسعة النطاق للبنى التحتية– لا يمكن أن تتقدّم في ظلّ الوضع الأمني القائم.

(28) David D. Kirkpatrick and Eric Schmitt, "Arab Nations Strike in Libya, Surprising U.S.", *New York Times*, August 25, 2014, http://goo.gl/K3z43Q.

(29) "Combatto il terrorismo anche per voi: se vince in Libia, arriva in Italia", *Corriere della Sera*, November 28, 2014; cited in International Crisis Group, *Getting Geneva Right* (Middle East and North Africa Report no. 157, February 2015), 18.

(30) Final report of the UN panel of experts, paragraph 167: http://goo.gl/qmEocG.

وعلى الرغم من استضافة الجزائر أيضاً مساراً رئيساً للحوار السياسي للأمم المتحدة فإن دورها لم يصل إلى حدّ الطموحات التي أعلن عنها رمطان لعمامرة –وزير الخارجية الجزائري– على هامش اجتماع رفيع المستوى حول ليبيا خلال افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ سبتمبر عام ٢٠١٤م؛ ففي نيويورك تحدث لعمامرة عن «حوار وطني من أجل المصالحة الوطنية» برعاية جزائرية في ليبيا، وهو ما أدّى ببعض الفئات إلى اعتقاد أن الجزائر قد تقترح مبادرتها الخاصة في حال أخفقت جهود الأمم المتحدة. وقد اتّخذت الجزائر موقفاً متوازناً لا تدخّلياً، عادةً ليبيا الجزء الخلفي الممتد من أراضيها، وكانت تمتعض من التدخّل المصري والخليجي. وأعاد وزير الخارجية الجزائري، في مؤتمر صحفي مشترك مع فيليب هاموند –وزير الخارجية البريطاني– بعد وقت قصير من مذبحة (داعش) للأقباط المصريين، تأكيد موقفه بأن حلاً سياسياً في ليبيا سيكون أكثر فعاليةً من الحلّ العسكري[٣١].

كان دعم المملكة العربية السعودية أكثر تحفّظاً من حليفتها دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فالمملكة في عهد الملك عبدالله انحازت بشكل طبيعي إلى مخيّم (الكرامة) في ليبيا، وسارعت إلى الاعتراف بمجلس النواب الليبي، ودعم حكومة الثني، ومن غير المرجّح أن تكون إجراءات مصر في ليبيا قد حدثت بلا دعم ضمني من المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فبعد وفاة الملك عبدالله وتنصيب الملك سلمان بدأت سياسة السعودية فيما يخصّ ليبيا بالتحوّل، كما فعلت في أمكنة أخرى في المنطقة؛ فقامت المملكة تحت حكم الملك سلمان بتعزيز تحالف فاتر في بعض الأحيان مع قطر، وهناك أيضاً دلائل على وجود تقارب مع تركيا على أساس المصالح المتبادلة في سوريا، ووجود علاقات شخصية ممتازة مع ولي العهد الأمير محمد بن نايف[٣٢]؛ فقد زار الرئيس التركي أردوغان المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥م مرتين إلى الآن، كانت المرة الأولى للمشاركة في جنازة الملك عبدالله، والثانية في زيارة رسمية في نهاية فبراير استغرقت أربعة أيام[٣٣]. وقد يؤدّي تحسين العلاقات مع الداعمين الدوليين الأساسيين لـ(فجر ليبيا) إلى اتباع نهج أكثر توازناً من كلا الطرفين.

(31) "Military Intervention in Libya 'Not Appropriate': UK FM", Anadolu Agency, February 19, 2015, http://goo.gl/zUY9Sj.

(32) David Hearst, "The Slaying of the Saudi Spider", *Middle East Eye*, January 30, 2015, http://goo.gl/u5U28d.

(33) Ayşe Şahin, "Erdoğan's Visit to Riyadh Strengthens Relations, Alliance on Regional Issues", *Daily Sabah*, March 2, 2015, http://goo.gl/jsVzVq.

هناك دلائل على أن الملك سلمان سيعتمد أيضاً نهجاً أكثر دقةً، مع دراسة كلّ حالة على حدة، بخصوص الإسلام السياسي عامةً، والإخوان المسلمين خاصةً؛ إذ -إضافةً إلى زيارتي الرئيس أردوغان، الذي ينتمي إلى حزب العدالة والتنمية الإسلامي- حضر راشد الغنوشي من حزب النهضة التونسي، وهو حزب إسلامي آخر في المنطقة، جنازة الملك عبدالله، وقام بزيارة ثانية إلى المملكة العربية السعودية خلال شهر رمضان سنة ١٤٣٦هـ/ يونيو ٢٠١٥م. وقد يشير استعداد السعودية للانخراط مع ممثّلي الإسلام السياسي إلى اتّباع نهج أكثر دقةً، يمكن بدوره أن يؤدي إلى انفتاح لاستكشاف سبل تعاون مع جميع الأطراف في ليبيا، بما في ذلك العناصر الإسلامية الداعمة لـ(فجر ليبيا).

يريد كثيرون في ليبيا رؤية دور أكبر للسعودية؛ لأن تأثيرها في الرعاة الأساسيين للفصائل المقاتلة الرئيسة في ليبيا يشير إلى أنها في وضع جيد لتخفيف التدخل الأجنبي في ليبيا، إضافةً إلى أن النهج المتوازن للملك سلمان يجعل التدخل السعودي مقبولاً لطرفي النزاع. وأخيراً، فإن الجهات الليبية الفاعلة في كلا الطرفين تعتقد أن تركيبة المملكة العربية السعودية الاجتماعية والثقافية تمنحها تفهّماً فريداً للوضع في ليبيا، وتآلفاً خاصاً مع الشعب الليبي.

أولويات المملكة العربية السعودية الحالية بشكل واضح هي الأوضاع في العراق وسوريا، والصراع في اليمن الذي تُعنى به المملكة العربية السعودية، وإيران المتمرّدة التي تهدّد مصالح المملكة العربية السعودية الإستراتيجية، وهو ما يعني أن ليبيا ليست على رأس القائمة. ومع ذلك، فإن كثيرين من داخل ليبيا وخارجها، مثل جمال خاشقجي[٣٤]، يعتقدون أن (اتفاق الطائف) بخصوص ليبيا هو أمر ممكن، بل تدعو الحاجة إليه، ويمكن أن تحقّق المملكة العربية السعودية دوراً مركزياً وعملياً أكثر بالتعاون مع الأمم المتحدة، والدول المعنية الأخرى (مثل تركيا أو الجزائر)، و/ أو المنظمات غير الحكومية؛ فمثل هذا التدخل الدبلوماسي والإنساني يمكن أن يوفّر موازنةً إيجابيةً للمشكلات الأكثر تعقيداً، التي قد تجد المملكة العربية السعودية أنها تواجهها في الأمكنة الأخرى.

أوضحت ميشيل دون -وهي باحثة رئيسة في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي- أنه «يوجد في كلّ ساحة -في سوريا، والعراق، وغزة، وليبيا، وحتى ما حدث في مصر- استقطاب إقليمي يضع

(٣٤) جمال خاشقجي، «اتفاق الطائف الليبي»، قناة العربية، ٢٧ مايو عام ٢٠١٥م، على الرابط:
http://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2015/05/27/A-Libyan-Taif-agreement.html.

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في جانب، وقطر وتركيا في الجانب الآخر، وأثبت هذا الاستقطاب أنه عائق ضخم أمام الجهود الدولية لحلّ أيٍّ من هذه الأزمات»[٣٥]، ووجود مؤشرات على تغيّر هذا الوضع قد يكون علامةً جيدةً لآفاق السلام في ليبيا.

جهود دولية لحلّ الأزمة

تستند الجهود الدولية الجادة الوحيدة لحلّ الأزمة إلى الآن إلى عمليات الحوار التي تقودها الأمم المتحدة. وتماشياً مع قرار مجلس الأمن حافظت الأمم المتحدة على الاحتكار الفعلي للوساطة في ليبيا، ومع ذلك بدأت الجهات الدولية الرئيسة الفاعلة الآن في التفكير في نهج بديل و/ أو تكميلي في حال أخفق الاتفاق الذي توسّطت فيه الأمم المتحدة في الصخيرات يوم ١١ يوليو عام ٢٠١٥م في تغيير الوضع.

عندما تولّى برناردينو ليون منصب الممثّل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، وترأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في ١ سبتمبر عام ٢٠١٤م تخلّى عن أعباء البعثة الشديدة الثقل من برامج بناء الدولة، التي كانت تبدو بعيدةً كلّ البعد من الواقع الليبي على نحو متزايد، وقرّر على الفور، وبشكل صحيح، التركيز في العثور على حلّ بالوساطة للأزمة في ليبيا. وبأخذ قرار الاعتراف بمجلس النواب الليبي بصفته (السلطة التشريعية الشرعية الوحيدة) في ليبيا، وعزل المؤتمر الوطني العام وحلفائه، دارت جهود ليون الأوّلية حول حلّ الانقسام داخل مجلس النواب الليبي عن طريق إقناع أعضاء المجلس المقاطعين له بتولّي مقاعدهم؛ فعقد لقاءً في مدينة غدامس يوم ٢٩ سبتمبر عام ٢٠١٤م مع أعضاء المجلس والأعضاء المنتخبين الذين قاطعوه، ولم تتعامل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ذلك الوقت مع المؤتمر الوطني العام وحكومته، والمجموعات المتعددة الداعمة لـ(فجر ليبيا)، وكان المدعوون إلى حوار غدامس يتألفون حصراً من أعضاء مجلس النواب المنتخبين، وهو ما يعني أن صنّاع القرار في كلا جانبي الصراع لم تسنح لهم فرصة الحوار مباشرةً. وكان غياب الإسلاميين، الذين يتمتعون بنفوذ سياسي وعسكري كبير على أرض الواقع، عما يسمى بـ(محادثات غدامس ١) ظاهراً بوضوح شديد. وبالنسبة إلى كثير من الليبيين المناصرين لـ(فجر ليبيا)، كانت هذه الخطوة هي (الخطيئة الأصلية) التي لطّخت كلّ جهود ليون

(35) Kirkpatrick and Schmitt, "Arab Nations Strike in Libya".

اللاحقة لحلّ أزمة الصراع؛ إذ فقد حياده الذي ما زال يبذل جهده لاستعادته.

وفي أعقاب قرار المحكمة العليا الليبية غيّرت الأمم المتحدة من نهجها على الرغم من تجنّبها مواجهة القرار مباشرةً، وبدأت بالتواصل مع المؤتمر الوطني العام المناصر لـ(فجر ليبيا)، ورؤساء المجالس المنتخبين من البلديات المحلية، وغيرهما من المؤسسات الليبية، والجهات الرسمية السياسية والأمنية الفاعلة، وأعلن الممثّل الخاص ليون نهجاً متعدد المسارات مع مسار حوار سياسي رئيس تدعمه مسارات متوازية مع ممثّلي الأحزاب السياسية والقبائل والجماعات العسكرية، ومنظمات المجتمع المدني والبلديات والمجالس المحلية. وفي منتصف إبريل عام ٢٠١٥م أعلن ليون تأليف مسار إضافي يضم المرأة الليبية[٣٦].

سعت الأمم المتحدة إلى عقد جولة أخرى من المحادثات مع مجموعة أكثر تنوّعاً من الجهات الفاعلة خلال ديسمبر عام ٢٠١٤م، لكنها لم تكن قادرةً على ضمان مشاركة المؤتمر الوطني العام؛ فقد كان المؤتمر مستاءً من المعاملة التي تلقّاها من الأمم المتحدة خلال الأشهر القليلة الأولى من تفويض ليون. وتبع ذلك اعتماد ليون إستراتيجيةً خطيرةً؛ إذ عقد (حواراً سياسياً) في جنيف في ١٤ و١٥ يناير عام ٢٠١٥م لم يضم إليه المؤتمر الوطني العام، الذي استمرّ في مقاطعة المحادثات. ومثّل المشاركون كلاً من: أعضاء مجلس النواب الحاضرين والمقاطعين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ذات النفوذ السياسي المحدود والثقل العسكري. وأمل ليون بفعله ذلك خلق زخم للحوار لا يمكن أن يتجاهله المؤتمر الوطني العام.

وعلى الرغم من رفض المؤتمر المستمر المشاركة في عملية الحوار إلا أن الأمم المتحدة قرّرت المضيّ قدماً في جولة ثانية من الحوار في جنيف في ٢٦ و٢٧ يناير عام ٢٠١٥م، كما عقدت الاجتماع الأول لمسار موازٍ مع بعض البلديات والمجالس المحلية في جنيف في ٢٨ و٢٩ يناير من العام نفسه. وطالبت مدينتا: الغريان، وزوارة، وهما مدينتان رئيستان داعمتان لـ(فجر ليبيا)، بمقاطعة المحادثات، بينما أرسل المجلس المحلي في مصراتة ممثّلين إلى هذه المحادثات.

أثمرت إستراتيجية الممثّل الخاص ليون بعد وساطة عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، خصوصاً تركيا، التي كانت على اتصال مع أنصار (فجر ليبيا)، ولديها

(36) "Excerpts from SRSG Leon's Press Conference at the Start of Libyan Political Dialogue in Morocco", UNSMIL website, April 15, 2015, http://goo.gl/FDaNMK.

بعض التأثير فيهم؛ إذ وافق المؤتمر أخيراً على المشاركة في جولة محادثات ترعاها الأمم المتحدة عُقدت في غدامس في ١١ فبراير عام ٢٠١٥م، ولو واصل المؤتمر مقاطعة المحادثات فسيبدو من البدهي أن المحادثات قد فقدت مصداقيتها كلها، وهو ما كان سيضطر الأمم المتحدة إلى إعلان الإخفاق، والسماح لدوامة العنف في ليبيا بالاستمرار.

استضافت الأمم المتحدة محادثات بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، إضافةً إلى بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الليبي، في المغرب في ٥ و٧ مارس عام ٢٠١٥م، ومرةً أخرى في ٢٠ و٢٦ مارس من العام نفسه. وجرت المحادثات بصفتها محادثات غير مباشرة؛ فلم تلتقِ الأطراف الرئيسة وجهاً لوجه، وظهرت خطوط الاتفاق العريضة الذي كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تعتزم اقتراحه أول مرة في ٢٤ مارس عام ٢٠١٥م في تصريح صحفي بعنوان: (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تعرض على الأطراف الليبية أفكاراً لإنهاء الأزمة السياسية والصراع العسكري، وتأمل في تعجيل وتيرة المحادثات). وكان الأمل أن تساهم هذه الوثيقة في إنشاء مجلس رئاسة تنفيذي تكنوقراطي يتألف من شخصيات مستقلة، وعلى الرغم من اقتراح دعا إلى إبقاء مجلس النواب بوصفه الجهاز التشريعي الرئيس في ليبيا إلا أن الوثيقة تصوّرت -إضافةً إلى ذلك- إنشاء مجلس أعلى للدولة مع وظائف غير محددة، كما دعت إلى إنشاء مجلس أمن قومي، ومجلس بلديات، فضلاً عن استمرار جمعية صياغة الدستور، التي كُلِّفت صياغة دستور ليبيا الجديد، وهي مهمة تعرقلت بسبب النزاع، وبدأت الوثيقة بهذه العبارة: «ستكون الأسس التوجيهية (للاتفاق) هي: احترام الانتخابات ونتائجها، واحترام الشرعية ومؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء وتشريعاته، والمؤسسات الأخرى جميعها، إضافةً إلى التزام مبادئ الديمقراطية الناجمة عن ثورة ١٧ فبراير، وحقوق الإنسان، وبناء دولة مبنية على سيادة القانون»[٣٧].

أثار الاقتراح بعض المخاوف في ليبيا بين خبراء الوساطة في النزاعات؛ فأولاً كانت وثيقة الاقتراح متضاربةً كما أشار المؤتمر الوطني العام؛ إذ بعد قرار المحكمة العليا في ٦ نوفمبر عام ٢٠١٤م كان من المستحيل (احترام الانتخابات ونتائجها)، والإبقاء على مجلس النواب، إضافةً إلى احترام (القضاء وتشريعاته) منذ إبطال المحكمة العليا الانتخابات

(37) "UNSMIL Presents to Parties Ideas to End Political Crisis, Military Conflict, Hopes to Expedite Talks", UNSMIL website, March 24, 2015, http://goo.gl/WPSq9j .

ومجلس النواب الليبي. وثانياً: وجود حكومة وحدة وطنية (مكوّنة من شخصيات مستقلة لا تنتمي إلى أيّ مجموعة حزبية معينة) لم يكن مقبولاً لدى الأحزاب، بل كان احتمالاً شبه مستحيل في ليبيا، وهي بلد يضم طبقة صغيرة مثقفة سياسياً. وأخيراً، فإن الاقتراح الداعي إلى إنشاء مؤسسات جديدة إضافية تتمتع بسلطة غامضة، وهيكل معقّد لصنع القرار، سيكون من الصعب تنفيذه في ظلّ دولة ديمقراطية وليدة مثل ليبيا؛ فخبرة ليبيا بالتنسيق والتشاور بين مؤسسات الدولة ضئيلة، وقد لاحظ مراقبو ليبيا أن الدولة كانت تصارع منذ مدة طويلة مع قضية فصل السلطات بين الهيئات التشريعية والتنفيذية؛ فعلى سبيل المثال: نوري أبو سهمين -مثل محمد مقريف من قبله- تصرّف بوصفه رئيساً تنفيذياً، عوضاً عن كونه رئيساً للبرلمان (وهو وصف أكثر دقة لمنصبه في اللغة الإنجليزية)، وأخذ المؤتمر الوطني العام القرارات التي ينبغي أن تكون عادةً حكراً على السلطة التنفيذية في الحكومة. وإذا كانت ليبيا ستنشئ مجلساً للدولة، ومجلس أمن قومي، ومجلساً رئاسياً، مع الإبقاء على مجلس النواب الليبي، وجمعية صياغة الدستور، فستكون هناك صراعات كبيرة على الصلاحيات والأدوار.

أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بعد المناقشات الثنائية وإجراء مزيدٍ من المحادثات غير المباشرة في المدة ١٥-١٩ إبريل عام ٢٠١٥م، مسوّدة اتفاق منقّحة في ٢٧ إبريل دعت -مثل سابقتها الصادرة في ٢٤ مارس من العام نفسه- إلى إنشاء هيئة تنفيذية جديدة تسمى بـ(المجلس الرئاسي)، تتألف من: رئيس الوزراء، ونائبين لرئيس الوزراء، ووزيرين آخرين من الحكومة، ويقوم هذا المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالتوافق. وقد استُبعد التركيز في المسودة الحالية في ضم تنفيذي تكنوقراطي غير حزبي، وكان من المفهوم عامةً أن أحد نائبي رئيس الوزراء سيكون من مؤيدي (الكرامة)، بينما سيكون النائب الآخر موالياً لـ(فجر ليبيا)، مع إعطاء الأطراف الأساسية في النزاع حقّ الفيتو على القرارات الرئيسة. ووضح الاتفاق على أن مجلس الدولة، الذي من شأنه توفير دور لأعضاء المؤتمر الوطني العام السابقين وشخصيات وطنية أخرى، سيكون دوره استشارياً فقط، وأبقت مسودة الاتفاق على مجلس النواب بوصفه السلطة التشريعية الوحيدة؛ «تقديراً للقرارات القضائية»، وبهدف منع حدوث «فراغ دستوري تماشياً مع مبدأ استمرارية الدولة»[٣٨].

كانت ردود الفعل الأولية لمجلس النواب إيجابيةً، لكنّ المؤتمر الوطني العام ومؤيّديه رفضوا

(٣٨) رسالة من برناردينو ليون للمشاركين في عملية الحوار الليبي (٢٧ إبريل عام ٢٠١٥م)، متوافرة على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الرابط: http://goo.gl/4YG3sO.

مشروع الاتفاق بشكل صارخ؛ فقد كان للمؤتمر الوطني العام عدد من المشكلات الرئيسة مع مسودة الاتفاق، تعلّقت بحالة القرارات المثيرة للجدل التي وضعها مجلس النواب منذ انتخابه؛ مثل: إلغاء قانون العزل السياسي، وتعيين الجنرال حفتر قائداً للقوات المسلحة، وتصنيف (فجر ليبيا) مجموعةً إرهابيةً، إضافةً إلى الطبيعة الاستشارية البحتة لمجلس الدولة الذي سيمثّل المؤتمر الوطني العام. كما أشار المؤتمر الوطني العام إلى الاختلافات بين الإصدارين العربي والإنجليزي للنص، واشتكى المؤتمر من عدم ذكره ولو مرةً واحدةً في مسودة الاتفاق، الذي كان بمنزلة ازدراء آخر غير ضروري موجّه إليه. ومع رفض مفاوضي المؤتمر الوطني العام اقتراحاً ورد في مسودة الاتفاق ينصّ على حصر السلطة التشريعية في المجلس التشريعي المنافس في طبرق، فقد عدّوا ذلك تجاهلاً واضحاً لقرار المحكمة العليا الليبية. ويبدو أن المؤتمر الوطني العام بإمكانه تجاوز هذه المسألة إذا وُفِّرت له بعض الضمانات والمطالب الأخرى.

أصدر الممثّل الخاص ليون، بعد أخذ هذه الملاحظات في الحسبان، وبعد جولات من المشاورات، مسودة اتفاق منقّحة يوم الاثنين ٨ يونيو عام ٢٠١٥م، تناولت كثيراً من الاستشكالات والغموض الموجود في المسودات السابقة، وكان النصّ أشبه ما يكون بوثيقة اتفاق لتقاسم السلطة تتوازن فيه الاحتياجات المتنافسة لكلّ من التجمعات السياسية الكبرى، كما قُدِّمت فيها تنازلات كبيرة للمؤتمر الوطني العام، وهو الأمر الذي كان من المفترض أن يسمح لهم بقبول الصفقة. وكانت النقاط الرئيسة التي تحتاج إلى التوضيح، والتي تتعلق بتكوين مجلس الدولة وسلطاته بالنسبة إلى المؤتمر الوطني العام، هي:

- مجلس الدولة سيتألف من ١٢٠ عضواً، ٩٠ عضواً منهم سيكونون من المؤتمر الوطني العام، وستكوّن (الشخصيات الليبية) المعروفة ما تبقّى من المجلس.
- يكون مجلس الدولة قادراً على التعبير عن «الرأي الملزم مع أغلبية مؤهّلة على مسودات القوانين والقرارات ذات الطابع التشريعي» (المادة ٢-١٩).
- التصويت بحجب الثقة عن الحكومة سيكون ساري المفعول فقط إذا حصل على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب وثلثي أعضاء مجلس الدولة (المادة ٥-١).
- استبدال رئيس الوزراء أو نوابه يتطلب موافقة أعضاء الحوار السياسي الليبي، إضافةً إلى خمسة أعضاء من مجلس النواب، وخمسة أعضاء من مجلس الدولة (المادتان ٤ و٥).

- تعيينات المناصب السيادية الأساسية (على سبيل المثال: محافظ البنك المركزي، ورئيس اللجنة العليا للانتخابات، والمدعي العام) تقرّر على أيدي أفراد من الحوار السياسي الليبي، إضافةً إلى خمسة أعضاء من مجلس النواب، وخمسة أعضاء من مجلس الدولة (المادة ١٥).

ومع ذلك، لا يزال معنى (رأي ملزم)، وعمليات صنع القرار في شأن تعيين كبار المسؤولين، ومنح الحكومة الثقة أو سحبها منها، غير محددة. كما بقيت هناك بعض الأمور الغامضة حول وضع القرارات التي اتّخذها مجلس النواب (غير المكتمل)؛ فالمادتان (١٦) و(١٧) من مسودة الاتفاق تنصّان على أن الأمم المتحدة ستقوم بتيسير اجتماع مجلس النواب، بما في ذلك المقاطعون منهم، وأن مجلس النواب الموحّد سيعيد النظر في مقرّه، والنظام الداخلي، وتشكيلات اللجنة، والقرارات السابقة، والخطة التشريعية. ومن حيث المبدأ، فمن شأن هذا الأمر تمكين مجلس النواب من تغيير القرارات المتعلقة بالجنرال حفتر، و(فجر ليبيا)، وإلغاء قانون العزل السياسي، فضلاً عن اعتماد إجراءات صنع قرار أكثر توافقية. ومع ذلك، فإن هذه الأحكام لم توفّر للمؤتمر الوطني العام ضمانات كافية لسريان هذه التعديلات؛ فهو يفضّل عدّ جميع القرارات التي اتّخذها مجلس النواب وهو غير مكتمل ملغاةً وباطلةً.

كانت المسودة لدى كثير من أعضاء مجلس النواب غير مقبولة على الإطلاق؛ فعندما ناقش المفاوضون نصّ المسودة يوم ٩ يونيو عام ٢٠١٥م، وفي برلين يوم ١٠ يونيو، بحضور ممثّلي مجموعة دول الخمسة زائد واحد، وإيطاليا، وإسبانيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، قام ممثّلو مجلس النواب في طبرق بالتحرك ضد مشروع مسودة الاتفاق، وأعرب الأعضاء الرئيسون في المجلس؛ مثل: طارق جاروشي، وعيسى العريبي، عن معارضتهم مسودة الاتفاق المقترحة، وحاولوا منع وفد مجلس النواب من السفر إلى برلين، ويُزعم أنهم عقدوا اجتماعاً طارئاً لمجلس النواب في طبرق صوّت فيه ٥٥ عضواً من أصل ٧٢ عضواً كانوا حاضرين بسحب الوفد، وكان الدافع وراء معارضتهم -كما ذكر طارق جاروشي- هو أن «الاقتراح لا يعكس شرعية البرلمان المنتخب»[٣٩]. وبسبب الدعم الذي تلقّاه مجلس النواب من المجتمع الدولي، واطّلاعه على المسودات السابقة، لم يتوقّع المجلس اتفاقاً يعطي المؤتمر الوطني العام ومؤيديه دوراً بارزاً؛ فقد كان الاقتراح بمنزلة

(39) Ayman al-Warfalli and Ulf Laessing, "Delegates of Libya's Elected Parliament to Discuss Peace Plan despite Divisions", Reuters, June 9, 2015, http://goo.gl/Ln4h7e.

هزة عنيفة للعودة إلى الواقع.

ومع أن هذا النصّ مثّل لكثيرين من غير الليبيين «طريقةً عادلةً ومعقولةً للتقدّم نحو الأمام» -كما وصفه ليون[٤٠]- إلا أن التغيير في النصّ كان يفوق احتمال مجلس النواب؛ لذا اقترح المجلس ٥٢ تعديلاً على الوثيقة التي تتكوّن من ٦٩ مادة، ويهدف كثير من هذه التعديلات إلى:

- توضيح أن دور مجلس الدولة هو دور استشاري بحت، وأن (الرأي الملزم) يمكن لمجلس النواب نقضه.
- إعطاء مجلس النواب كامل السلطة لمنح الحكومة الثقة أو سحبها منها.
- إنهاء الدور المستمر للمشاركين في الحوار السياسي لمصلحة عملية تشاورية بين مجلس النواب ومجلس الدولة.
- تعزيز الدور الحصري لمجلس النواب في تعيين كبار المسؤولين، خصوصاً القائد العام للقوات المسلحة.
- معالجة الهيمنة المفترضة لـ(فجر ليبيا) على مجلس الدولة من خلال ضمان وجود حضور كبير للأعضاء الموالين لمجلس النواب في مجلس الدولة.

نُوقشت هذه المقترحات ضمن جولة أخرى من الحوار في الصخيرات في المدة ٢٥-٢٩ يونيو عام ٢٠١٥م، وحاولت بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا -كما توضّح مسودة الاتفاق النهائي التي أعلنت في ٢ يوليو عام ٢٠١٥م، استيعاب أكبر عدد ممكن من هذه التعديلات، وهو ما أضعف وضع مجلس الدولة بشكل كبير، وعزّز سيادة مجلس النواب، إضافةً إلى وقف الدور المستمر للمشاركين في الحوار السياسي. وأدرجت هذه التغييرات في بعض الأحيان على حساب وضوح النص وتماسكه؛ فإذا تناولنا الجملة الآتية على سبيل المثال: «لمجلس النواب حقّ قبولهم أو رفضهم»، التي جاءت في نهاية المادة (٢-١٩)، والتي نصّت خلافاً لذلك على أنه «يستطيع مجلس الدولة التعبير عن رأي ملزم لحكومة الوفاق الوطني مع أغلبية الثلثين خلال ٢١ يوماً من تاريخ تقديم مسودات القوانين قبل عرضها على مجلس النواب»، فإن الطريقة التي يكون فيها رأي مجلس الدولة ملزماً في هذه الحالة صعب الفهم؛ بسبب حقيقة ما في وسع مجلس النواب أن يبطله. إضافةً إلى ذلك، فإنه عند إنهاء

(40) "SRSG for Libya Bernardino Leon's Address at the Libyan Political Dialogue round in Skhirat, Morocco",UNSMIL Website, 8 June 2015, http://goo.gl/j7QHwC.

دور المشاركين في الحوار السياسي في عملية صنع القرار فإن الاتفاق يكون قد قدّم بذلك صيغةً جديدةً لصنع القرار يتعذّر تنفيذها، وعند اتخاذ قرارات رئيسة؛ مثل: استبدال رئيس الوزراء (المادة ٤)، أو أحد نوابه (المادة ٥)، وتعيين المناصب السيادية الرئيسة (المادة ١٥)، فإن الاتفاق ينصّ على أن «يتشاور مجلس النواب مع مجلس الدولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء»، وعلى الرغم من توفير هذه الصيغة الغامضة دوراً لمجلس الدولة -خلافاً لرغبات مجلس النواب- فإن ذلك يوفّر وصفةً لجمود سياسي، أو تجديداً للصراع في بيئة مستقطبة جداً، هي ليبيا. كما تمت إزالة دور مجلس الدولة في منح حكومة وحدة وطنية الثقة أو سحبها منها، وهو ما أدّى إلى مخاوف من فرض مجلس النواب حكومته الخاصة، وتقديمها بوصفها حكومة وحدة وطنية.

وعلى الرغم من تناول ليون مسألة العفو والحصانة من الملاحقة القضائية في لقاء مع المشاركين في الحوار السياسي يوم ١٠ يوليو عام ٢٠١٥م إلا أن إحدى الفجوات الواضحة في النص تتعلّق بهذه المسألة؛ فلم تناقش المسودة المساءلة عن الحرب الأهلية (٢٠١٤-٢٠١٥م)، وعدم توفيرها ضمانات للأطراف بعدم تعرّضها للمقاضاة، ويمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى استخدام الأدوات القانونية لأهداف سياسية؛ بغرض استهداف الفاعلين الرئيسين في كلا الجانبين بعد الاتفاق، ويمكن أن يزيد بشكل كبير من عدد المخرّبين المحتملين للاتفاق، ومن غير المرجّح أن توفّر تأكيدات ليون، التي تقول: «من المعتاد والمارَس بموجب القانون الدولي أن توفّر الجهات ذات العلاقة ضمانات ضد محاكمة أيّ شخص لمجرد قتال خصومه خلال الصراع»، التأكيدات الكافية للمقاتلين وممثّليهم[٤١]، ويُضاف ذلك إلى مخاوف (فجر ليبيا) حول وضع القرارات التي اتّخذها مجلس النواب إلى الآن، بما في ذلك وصف (فجر ليبيا) بأنها منظمة إرهابية، وهو أمر لم يتم تناوله في الاتفاق.

رأى المشاركون من المؤتمر الوطني العام أن مقترحاتهم لم تُؤخذ في الحسبان، واتّجهوا إلى طرابلس وهم يشعرون بأن كثيراً من المكاسب التي حُقّقت في المفاوضات السابقة ألغيت في المناقشات اللاحقة، ورفضوا إرسال مشاركين إلى الصخيرات في بداية شهر رمضان سنة ١٤٣٦هـ/ يونيو ٢٠١٥م، مشيرين إلى حاجتهم إلى مزيد من الوقت للتشاور واقتراح

(٤١) «الممثّل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة يلتقي مجموعةً من المشاركين في الحوار السياسي وممثّلي البلديات»، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ١٠ يوليو عام ٢٠١٥م، الفقرة ٥، على الرابط:
http://goo.gl/SB1gw0

التعديلات. ومع ذلك، صدر بيان صحفي يوم ٢ يوليو عام ٢٠١٥م أعلن فيه الأعضاء المشاركون في الحوار من الذين وافقوا على السفر إلى الصخيرات: «تمكّنا من الاتفاق على نصّ الاتفاق السياسي الليبي المرفق مع هذا البيان»، وأصدروا ما أصبح معروفاً بالنصّ النهائي لاتفاق الصخيرات[٤٢]، وأعلن المؤتمر الوطني العام أنه يرغب في مواصلة عملية الحوار والمفاوضات حول النصّ، لكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا رفضت المطالب بإبقاء النص مفتوحاً، وحدّدت تاريخ ١١ يوليو عام ٢٠١٥م لحضور مراسم توقيع الاتفاق.

واعتمد ليون في رفضه الإبقاء على النص مفتوحاً لمزيد من التعديلات إستراتيجيةً محفوفةً بالمخاطر مرةً أخرى، وأعرب عن أمله -كما جرى في فبراير عام ٢٠١٥م- في انضمام المؤتمر الوطني العام إذا أُنشئت قوة دافعة كافية. ودعم المجتمع الدولي هذه المخاطرة؛ خوفاً من استغراق ممثّل خاص جديد عدة أشهر للعودة إلى هذه النقطة بعد انتهاء ولاية ليون في سبتمبر عام ٢٠١٥م، ويبدو أن هذه المخاطرة باءت بالإخفاق؛ إذ امتنع المؤتمر الوطني العام عن المشاركة في مراسم توقيع الاتفاق المبدئي يوم ١١ يوليو عام ٢٠١٥م.

شارك بعض أنصار (فجر ليبيا) في حفل توقيع الاتفاق، ومنهم بعض أعضاء مجلس النواب المقاطعين، وليس كلهم، وممثّلو بعض البلديات، منها طرابلس ومصراتة، وممثّلو الأحزاب السياسية؛ مثل: محمد صوان رئيس حزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين. ومع ذلك، لا تزال هناك معارضة كبيرة للاتفاق، وهو ما سيجعل تنفيذه أمراً صعباً؛ فكما يؤكّد محمد الجرح: «رفض المؤتمر الوطني العام تأييد الاتفاق أمر مهم؛ لأنه يسيطر على جميع المؤسسات الحكومية في طرابلس... ولن تستطيع بذلك أيّ إدارة مستقبلية الوصول إلى المباني والبنى التحتية التابعة للوزارات المختلفة»[٤٣]. وكما تشير مجموعة الأزمات الدولية، فإن السيناريو الذي تقوم فيه الميليشيات الموالية للاتفاق من الزنتان ومصراتة «بتحرير (طرابلس) بسرعة فيه تصوّر ينقصه البعد، ويقلّل من شأن بعض القوى الأمنية الموجودة هناك»[٤٤]، وكما هو مبيّن في بنغازي فإن الميليشيات المتجذّرة

(42) "Statement by Libyan Dialogue Participants and Political Dialogue Agreement – Skhirat, Morocco, 2 July 2015", *Libya Herald*, July 2, 2015, http://goo.gl/3f5btq.

(43) Mohamed Eljarh, "Libya's New Peace Deal Has a Serious Flaw", *Foreign Policy*, July 14, 2015, http://goo.gl/umu17d.

(44) ICG, "The Libyan Political Dialogue: An Incomplete Consensus" (press release), July 16, 2015, http://goo.gl/LPkRoZ.

في مجتمعاتها المحلية ستكون صعبة الاقتلاع، خصوصاً في المناطق الحضرية. وإضافةً إلى المؤتمر الوطني العام، وكثير من المقاطعين من أعضاء المجلس الوطني، فإن كثيراً من الأفراد الرئيسين؛ مثل: صلاح بادي قائد مصراتة، والصادق الغرياني مفتي ليبيا، وكذلك مجموعات مهمة، مثل جماعة الإخوان المسلمين (في تناقض ظاهري مع محمد صوان)[٤٥]، وبلديات: الزاوية، والغريان، وزوارة، تدعم جميعها موقف المؤتمر الوطني العام[٤٦]؛ لذلك فإن الاتفاق قد يؤدي إلى ترسيخ الانقسامات الموجودة مسبقاً داخل تحالف (فجر ليبيا) وتعميقها، ويعجّل بصراع ضارٍ داخل هذا التحالف.

ويتوقّف دعم الاتفاق داخل تحالف (الكرامة) على خدمة هذا الاتفاق مصالح سياسية ضيقة لبعض الأفراد؛ فالجنرال حفتر -على سبيل المثال- أعلن أن الجيش الوطني الليبي لن يكون «عنصراً في أيّ حوار سياسي»، وأنه «لا مكان للميليشيات في الجيش الوطني الليبي، ولا تفاوض أو حوار مع الإرهاب»[٤٧]. ويشير هذا البيان بشكل واضح إلى أن حفتر لن يقبل دمج عناصر (فجر ليبيا) مع أيّ جيش تحت قيادته، وقد يتعارض هذا الموقف مع التزام حكومة الوفاق الوطني تجنيد «عناصر جديدة باستطاعتها تعزيز قدرات الجيش الليبي إلى جانب الوحدات والتشكيلات العسكرية الحالية» (المادة ٣-٣٥)؛ لذلك فمن المرجّح أن يتبخّر الدعم المحدود للاتفاق من تحالف (فجر ليبيا) تماماً إذا لم تتم إزالة الجنرال حفتر من منصبة قائداً للقوات المسلحة، وهو قرار من غير المرجّح أن يقبل به حفتر.

وإذا تمّ التغلّب على هذه القضايا فإن الاتفاق ليس إلا الخطوة الأولى في عملية تفاوض أكثر تعقيداً؛ لأن اتفاق الصخيرات ليس سوى إطار هيكلي يحدّد قاعدةً مؤسسيةً للتسوية، ولا يزال هذا الهيكل في حاجة إلى البناء. وكما هو الحال مع جميع الاتفاقيات، تشكّل التفاصيل أكثر الأمور صعوبةً في الاتفاق عليها، خصوصاً من سيتّخذ المناصب الرئيسة في الحكومة، ومجلس الرئاسة، ومجلس الدولة، وكذلك الذين سيشغلون (مؤسسات سيادية)؛ مثل: إدارة البنك المركزي، ورئاسة المحكمة العليا، ووظائف النيابة العامة، ورئاسة اللجنة العليا للانتخابات. وإلى وقت كتابة هذا التقرير، فإنه يبقى أن نرى إذا

(٤٥) «بيان الإخوان المسلمين بشأن المسودة الأخيرة»، ٥ يوليو عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/uc58jp

(46) Lacher, *Supporting Stabilization in Libya*, 5.

(٤٧) «تقرير إخباري، حفتر: الجيش الوطني الليبي خط أحمر.. ولن يكون بنداً في أيّ اتفاق سياسي»، وكالة الأنباء الليبية، ١٥ يوليو عام ٢٠١٥م، على الرابط:

http://www.lananews.com/ar/2015 07/تقرير-إخباري-حفتر-الجيش-الوطني-الليبي/

كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ستواصل المفاوضات بشأن هذه القضايا حتى لو لم يوقّع المؤتمر الوطني العام على اتفاق الصخيرات؛ فإذا لم يتعاون المؤتمر الوطني العام سيضعف وضع (فجر ليبيا) التفاوضي بشكل ملحوظ، وسيشكّل ذلك إغراءً تصعب مقاومته للتحالف الموالي لـ(الكرامة) بتولّيه مناصب رئيسة، وكلّ ذلك سيجعل التوصل إلى نتيجة شاملة ومستديمة أكثر صعوبة، ويمكن أن يؤدي إلى اتفاق (ميت) قبل ولادته كما حذّر المؤتمر الدولي الحكومي من قبلُ[٤٨].

كانت الحوارات مع ممثّلي الأحزاب السياسية والبلديات هي الأكثر نشاطاً من بين ستة مسارات موازية للمسار السياسي الرئيس الذي أعلنه ليون (الأحزاب السياسية، والبلديات، والجهات الأمنية، والمجتمع المدني، والقبائل، والنساء)، وعُقدت ثلاثة اجتماعات للنشطاء السياسيين والقادة في الجزائر خلال عملية الحوار في أيام ١٠ و١١ مارس، و١٣ و١٤ إبريل، و٣ و٤ يونيو عام ٢٠١٥م. كما اجتمع ممثّلو البلديات والمجالس المحلية في جنيف يومي ٢٨ و٢٩ يناير، وفي بروكسل يومي ٢٣ و٢٤ مارس، وفي تونس يومي ٢٩ و٣٠ مايو عام ٢٠١٥م، إضافةً إلى عقد اجتماع لمسار الحوار النسائي في تونس يومي ٢١ و٢٢ إبريل عام ٢٠١٥م. ولم يحصل أيّ اجتماع للمسار الحواري مع المجتمع المدني إلى وقت كتابة هذا التقرير، أما اجتماع القبائل الليبية المفترض أن يمثّلوا جزءاً من العملية الرسمية فقد عُقد في نهاية المطاف خارج العملية التي تقودها الأمم المتحدة في المدة ٢٥–٢٨ مايو عام ٢٠١٥م بالقاهرة. وكانت مساهمة المسارات الأخرى للاتفاق محدودة جداً (عدا تعبيرهم عن تأييد العملية التي تقودها الأمم المتحدة)، وهي حقيقة احتجّ عليها كثير من المشاركين في هذه الاجتماعات. والأمر الأكثر خطورة أنه ما زال علينا إجراء اجتماعات للمسار الأمني، وقد تحدث ليون مراراً عن ضرورة إطلاق الحوار بين أولئك الذين يحملون السلاح[٤٩]، فقال في إبريل عام ٢٠١٥م: «هذا أمر مهم جداً؛ لأن كل هذا العمل والجهد (في مسارات الحوار الأخرى) لن ينجحا، وسيكونا عديمي الفائدة إذا لم نجمع كلّ أولئك الذين يتّخذون القرارات على أرض الواقع، والذين يتقاتلون على أرض الواقع»[٥٠]؛ فعادةً ما يكون المشاركون في المسار السياسي ذوي تأثير

(48) ICG, "Libyan Political Dialogue".

(٤٩) «مقتطفات من تعليقات ليون لوسائل الإعلام بعد إحاطة مجلس الأمن بشأن ليبيا»، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ٢٩ إبريل عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/eZ5rIX.

(٥٠) «مقتطفات من المؤتمر الصحفي للممثّل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون في الصخيرات بالمغرب»، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على الرابط: http://goo.gl/R2wWE8.

محدود في الجهات الفاعلة على أرض الواقع، وقد تفاقمت محدودية التأثير هذه -كما يلاحظ لاكر- بسبب أن «كثيراً من البرلمانيين الذين دعموا الاتفاق بشدة خسروا مقاعدهم؛ لأنهم ظهروا في أثناء التفاوض على تشكيل الحكومة بمظهر مَن أولويته دعم مصالحه الخاصة»[٥١].

لقد كان التقدم نحو اتفاق الصخيرات مجزّأً إلى حدٍّ كبير عن العمل العسكري على أرض الواقع، ويبدو أنه لم ينخفض القتال إلا بشكل طفيف، حتى بعد التوقيع على اتفاق الصخيرات، مع شهود تزايد في أعمال العنف في بنغازي؛ لأن غياب التقدم على المسار الأمني قبل إبرام اتفاق سياسي يمكن أن يصبح عيباً فتاكاً في هذه العملية.

سيتم وضع متانة العملية التي تقودها الأمم المتحدة تحت الاختبار مع انتهاء اتفاق الصخيرات يوم ١١ يوليو عام ٢٠١٥م، وسيتّضح عند التطبيق إذا كان الذين شاركوا في التفاوض والتوقيع على الاتفاق قادرين على إقناع العدد اللازم من الجهات الفاعلة الرئيسة، ومنها الجهات الأمنية، بدعم التسوية؛ لأن الإخفاق في ضم المؤتمر الوطني العام وبعض حلفائه الرئيسين يضعف جهود المضيّ قدماً في المفاوضات بشأن المناصب الرئيسة، ويعرقل بشكل خطير الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق؛ لذلك كلّ هذه الأمور تجعل من غير المحتمل أن يكون هناك حلّ سريع للنزاع في ليبيا.

سيناريوهات للمضي قدماً

عندما ننظر إلى المستقبل فإن أكثر السيناريوهات المحتملة في ليبيا -للأسف- هي زيادة في التجزئة بين المعسكرين الرئيسين، وانهيار متزايد للدولة، وامتداد رقعة تنظيم (داعش)؛ لذلك يسعى الفاعلون الدوليون إلى دراسة عدة خيارات لتجنّب مثل هذا السيناريو. ويقتضي أول خيار من المرجّح اتخاذه على المدى القصير من المجتمع الدولي مواصلة الضغط من أجل تنفيذ اتفاق الصخيرات، واختتام المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ فهذا الخيار يستحق من المجتمع الدولي بذل كلّ جهد لتنفيذه، وسيعتمد نجاح هذه الجهود إلى حدٍّ كبير على النجاح في ضم المؤتمر الوطني العام وحلفائه مرةً أخرى إلى الاتفاق، وضمان عملية شاملة. ستكون هناك مغريات كبيرة للسماح لمجلس النواب باحتكار المناصب الرئيسة، وكذلك (معاقبة)

(51) Lacher, *Supporting stabilization in Libya*, 4.

المؤتمر الوطني العام لتردّده في دعم اتفاق الصخيرات من خلال فرض العقوبات، لكن اتّخاذ مثل هذه الخطوات سيؤدي إلى نتائج عكسية في هذا الوقت، إضافةً إلى تعزيز موقف (فجر ليبيا). وإذا نجحت حكومة وحدة وطنية حديثة الإنشاء في ضم شامل لجميع الفصائل الرئيسة فستكون لديها فرصة كبرى لتشجيع أغلبية كبيرة من المقاتلين في كلا الجانبين على وقف القتال، والحشد وراء الحكومة، ومواجهة (داعش) بدعم دولي قوي. أما إذا استمر الفاعلون الرئيسون في كلا الجانبين في معارضة تنفيذ الاتفاق فسيتفاقم الانفصام بين الموقّعين على الاتفاق ودوائرهم الانتخابية، وسيزداد التصدع في كلا المعسكرين الرئيسين، وسيبدو هذا الخيار غير ممكن بشكل متزايد.

ويقتضي الخيار الثاني دعماً قوياً لتكتّل واحد، سيكون على الأرجح مجلس النواب الليبي وحلفاءه، وعدّهم (حكومة وفاق وطني). وينطوي هذا الخيار على استثمارات ضخمة من المال، والقوات، ورأس المال السياسي، لكنه لا يوفر فرصاً كبيرة للنجاح؛ لأن تكثيف الدعم لأيّ تكتل على حساب الطرف الآخر سيعجّل -في الأغلب- باتخاذ خطوة موازية للتحييد من أنصار الطرف الآخر. ولو استطاع المعسكر المؤيد لمجلس النواب استعادة السيطرة على طرابلس وجزء كبير من غرب البلاد فإن حملة التمرّد المترتّبة على ذلك بقيادة بقايا معسكر (فجر ليبيا) ستؤدي إلى سنوات من عدم الاستقرار في البلاد.

ويتضمّن الخيار الثالث تقسيم الفصيلين الرئيسين، والتوصّل إلى اتفاق بين عناصر من كلا الجانبين على استعداد للقيام بذلك، وإطلاق اسم (حكومة الوفاق الوطني) على الاتفاق الناتج مرةً أخرى، وستشكّل مكافحة (داعش) أساس صفقة ضخمة كهذه، وقد يكون هذا الخيار فعالاً إذا كان حجم المجموعة الموحّدة أكبر بكثير من المجموعتين الباقيتين خارج الصفقة، لكن هذا الأمر غير مضمون على الإطلاق؛ فعلى سبيل المثال: الجهود الجارية لتعزيز عناصر داخل مصراتة وتحالف (فجر ليبيا)، يُعتقد أنها (معتدلة) أو علمانية، وتشجيعهم على الانفصال عن العناصر الإسلامية، قد يكون لها تأثير معاكس يؤدي إلى عزل هؤلاء الفاعلين، وإضعاف كفاحهم ضد التطرف؛ فقد تمكّنت مصراتة و(فجر ليبيا) إلى الآن من التحكّم في التنوع الواسع داخل تحالفهم من خلال الحوار؛ لأن جهود تشجيع المعتدلين على الانفصال عن حلفائهم الإسلاميين سيحرمهم من الأمن النسبي الذي يسمح لهم بمواصلة حملتهم ضد (داعش) من دون عوائق. على أيّ حال، أيّ تحالف محتمل من

المرجّح أن يستبعد الجهات الفاعلة القوية من كلا الجانبين، الذين بإمكانهم الإسهام في زيادة زعزعة استقرار البلاد، وبذلك سيواجه المركز المعتدل عدداً وافراً من الأعداء، إلى جانب (داعش). أضفْ إلى ذلك، خطر حشد عدد كبير من الشباب الليبيين لدعم تنظيم (داعش) والجماعات المشابهة له في التفكير إذا بدا الحلّ تحالفاً ضد العناصر الدينية أو الثورية على نطاق واسع؛ إذ يجب تجنّب إيجاد فائزين وخاسرين في طريق الحل، أو إعطاء الانطباع بمثل هذا الانقسام، كلما كان ذلك ممكناً.

وتختلف إستراتيجية الانقسام هذه بشكل دقيق وجوهري عن الاحتمال الرابع، الذي يتمثّل في محاولة إيجاد عدد متزايد من جزر الاستقرار من خلال مزيج من الاتفاقيات في مختلف أنحاء البلاد، وهي إستراتيجية جذابة، ولديها فرص معتدلة للنجاح. وبالفعل، وبحكم الأمر الواقع، فإن ذلك يجري من دون تدخّل دولي في غرب ليبيا، لكنه يواجه تحدّيين رئيسين: أولهما أن أيّ محاولة للتفاوض على وقف إطلاق النار، ينطوي على تسريح للقوات في مناطق محددة، سيقابل بالاستياء، وتقوّضه الجهات الفاعلة على المستوى الوطني؛ إذ لا يوجد شرط في الاتفاق لتسريح الجنود، وقد يُترجم ذلك إلى السماح بإعادة نشر القوات في المناطق التي لا يوجد فيها وقف لإطلاق النار؛ ليتغيّر مكان النزاع بدلاً من الحد منه. وينحصر التحدي الثاني في عمل الجهود المحلية على ترقيع بعض الأمور، بينما يعمل تنظيم (داعش) على تدهورها، ومن غير الواضح مدى قدرة الجهود المحلية على توليد كتلة أساسية كافية لدرء تقدّم (داعش).

إذا لم يتم تطبيق الاتفاق، أو في حال وجود مماطلة في مفاوضات حكومة وحدة وطنية، ينبغي النظر في إستراتيجية أكثر تواضعاً، متعددة الأبعاد، طويلة الأجل، تجمع بين عدد من الخيارات المذكورة أعلاه. ولا تستبعد هذه الإستراتيجية احتمال وجود اتفاق سياسي رفيع المستوى، لكنها تحاول التحرك نحو مثل هذا الاتفاق الشامل تدريجياً، مع توفير (انتصارات) لكلا الجانبين على مدى الطريق. وتدعو هذه الإستراتيجية إلى الآتي:

١- يجب من أجل ضمان استمرارية أيّ حل مقترح إسقاط الإستراتيجية الحالية لإشراك المعتدلين، وإشراك جميع أولئك الذين لديهم السلطة والنفوذ. ويحتاج هذا النهج إلى الذهاب أبعد من الإستراتيجية الحالية المتعددة المسارات للأمم المتحدة، التي تبحث عن الدعم من القيادات المؤثرة في العملية، لكن لا تسمح لهم بالتأثير في نتيجة المفاوضات.

وللحصول على حلّ ناجع -إذاً- يجب أن تؤخذ وجهات نظر القادة المحليين، سواء القادة العسكريون، أم زعماء القبائل، أم رؤساء البلديات، ودمج ذلك في الاتفاق؛ فمن خلال تمكين وسطاء السلطة هؤلاء وإشراكهم يصبح الوصول إلى حلّ شامل ومستديم أمراً مرجحاً.

٢- ينبغي للتخفيف من خطر التشرذم والانهيار تشجيع الحوار بين القادة المحليين، بدلاً من المساهمة في زيادة التشرذم، وتقويض السلطة والقيادة، الذي يشكّل أحد التحديات الرئيسة إلى الآن؛ فكما أشار المؤتمر الدولي الحكومي[٥٢] يجب استخدام الحوار وسيلةً لرأب الانقسامات، وتخفيف حدة التوترات داخل كلا المعسكرين الكبيرين؛ فسوف تزداد سهولة الوصول إلى اتفاق سياسي عالي المستوى، قابل للتطبيق، إذا كان للوسطاء عدد محدّد من المحاورين يستطيعون التفاعل مع جماعات منفصلة ومتماسكة.

٣- ينبغي لمعالجة المخاوف الفورية، والحفاظ على أساس لليبيا موحّدة، وضع تعاون إستراتيجي تدريجي وتكتيكي بين المعسكرين الرئيسين بشأن القضايا الرئيسة ذات الاهتمام المشترك. ويمكن إنشاء أساس لمثل هذا التعاون في اللجان الدائمة في القضايا الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب، والهجرة، والقضايا الإنسانية، ويمكن للأطراف الخارجية المعنية الاجتماع مع هذه اللجان، والمساهمة بفعالية فيها على حدٍّ سواء. كما يجب تحصين اللجان من تقلّبات العملية السياسية؛ إذ يجب عليهم الاستمرار في العمل على الرغم من الصراعات الواقعة على الأرض؛ لأن هذا الأمر من شأنه أن يساعد على تجنّب زيادة الانهيار في البلاد، وتخفيف الآثار الجانبية على المدى القصير، وتقديم حلول سريعة لجميع الأطراف الرئيسة لتمثيل فوائد التعاون، والمساعدة على تعزيز الروابط، ورؤية ليبيا موحّدة على المدى القصير.

٤- ينبغي لمنع التدهور في الوضع الأمني، والمحافظة على فرصة لوقف مؤقّت للتقدم المستمر لـ(داعش)، تشجيع مبادرات وقف إطلاق نار محلية ودعمها؛ للسماح للمجتمعات بالتركيز في مقاومة (داعش). وينبغي بذل الجهود لمعالجة الإحباط الحالي بين أولئك الذين يشاركون في تلك المعارك على الأرض، وهو الشعور بأنهم لا يتلقّون الدعم والاعتراف الكافيين، من دون تقديم الأسلحة التي من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد الصراع الوطني

(٥٢) «ترجع الصعوبة بشكل جزئي إلى التشرذم التدريجي للكتلتين العسكريتين الرئيستين: عملية (الكرامة) في شرق ليبيا، و(فجر ليبيا) في الغرب، وتأكّل الهيكل القيادي والسيطرة الذي أدّى إلى غياب محاورين معروفين يمكن أن يستخدمهم المجتمع الدولي حلقة اتصال للحوار»، المؤتمر الدولي الحكومي، «الحوار السياسي الليبي».

الرئيس.

٥- يجب من أجل اختبار هذه الأفكار، وضمان دعم الحلول المقترحة، إنشاء مجموعة دولية من الأصدقاء، تتألّف من أنصار إقليميين رئيسين من كل جانب، وممثّلي الأطراف المتضرّرة، مثل الاتحاد الأوروبي، بتيسرات من دولة ذات نفوذ مثل المملكة العربية السعودية. البديل الوحيد للخيارات المذكورة أعلاه هو ترك الليبيين لترتيب الأمور بأنفسهم، والتركيز في إيجاد طوق أمني حول البلاد للتخفيف من الآثار الجانبية، لكن -إضافةً إلى الآثار الإنسانية المترتبة على مثل هذا النهج- فإن فعالية الحلّ موضع شك كبير. وبالنظر إلى حدود ليبيا، التي تشارك ستّ دول، وتمتد على مدى ٤٠٠٠كم، إضافة إلى ما يقرب من ٢٠٠٠كم من السواحل، فإن منع انتشار الصراع في ليبيا لن يكون بالأمر السهل، فضلاً عن هشاشة جيران ليبيا، والسهولة التي يستطيع بها تنظيم (داعش)، أو الجماعات المماثلة لها في التفكير، أن تعيث فساداً في المناطق المجاورة انطلاقاً من قواعدها في ليبيا؛ لذلك فإن الحل التفاوضي الذي يسمح بتقاسم السلطة بين جميع الفاعلين الرئيسين في ليبيا مدةً وسطيةً هو الطريق الوحيد الذي يجنّب جرّ ليبيا إلى ثقب أسود يمكنه ابتلاع كثير مما تبقّى من الدولة، ويبقى لنا أن نرى إذا كان اتفاق الصخيرات قادراً على توفير أساس كهذا.

الخاتمة

الوضع في ليبيا معقّد جداً، ويتحدى التصنيف. وقد أثبتت هذه الورقة أن الصراع لا يندرج ببساطة تحت الانقسامات السطحية للإسلاميين ضد العلمانيين، وللثوريين ضد النظام السابق، أو للجيد مقابل السيئ، بل هي تركيبة من التحولات غير المتبلورة لكلّ فئة من هذه الفئات؛ فكلّ من المعسكرات الرئيسة لديه مظالم ومخاوف مفهومة لم تُقم الصراعات في السنة الماضية إلا بزيادتها. وقد ازداد الوضع تعقيداً من خلال تصرّفات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، الذين غالباً ما قاموا بدعم أحد التحالفين على حساب الآخر، وهو ما ثبّط الجهات الليبية عن تقديم التنازلات اللازمة، وساهم في تصعيد الصراع. وهناك دلائل على تغيّر ذلك الآن، نأمل أن تستطيع الجهات الإقليمية الفاعلة أن تصبح قوى للسلام، بدلاً من دفع ليبيا إلى الحرب.

وقد واجه المبعوث الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة عدة مشكلات منذ البداية بسبب

صعوبة الوضع على الرغم من الطاقة التي بذلها، والمثابرة التي أبداها. وكانت بعض هذه المشكلات خارج سيطرة الأمم المتحدة، لكن للمفارقة نتجت بعض هذه المشكلات من جرّاء العملية ذاتها، كما أوضحنا في هذه الورقة. ويبقى لنا أن نرى إذا كان اتفاق الصخيرات سينفّذ على أرض الواقع أم ستنسفه معارضة المتشددين على أحد/ أو كلا الجانبين.

كان تنظيم (داعش) المستفيد الرئيس من إخفاق الليبيين في إيجاد حلّ لخلافاتهم، وقصور الجهود الدولية عن مساعدتهم على هذه المهمة، ولا يزال خطر (داعش) في ليبيا تحت السيطرة إلى الآن، لكنها ليست سوى مسألة وقت قبل أن يتنامى التنظيم ويصبح جزءاً راسخاً في المشهد الليبي. إن سيناريوهات المستقبل لا تدعو إلى التفاؤل، لكن مع اتّباع نهج متعدّد الأبعاد، يجمع الجهود على المستويات المحلية والوطنية والدولية، ستظلّ هناك إمكانية لإبعاد ليبيا عن حافة الهاوية.

نبذة عن الباحث

يعمل كريستوفر تورنتون مديراً للمشروعات في مركز الحوار الإنساني بمنظمة حلّ النزاعات في جنيف، وهو يتناول ملف ليبيا منذ عام ٢٠١١م، وسافر على نطاق واسع في جميع أنحاء ليبيا، كما تمركز في تونس في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، وعمل على الحوار بين الأحزاب خلال العملية الانتخابية في تونس، وعمل قبل انضمامه إلى مركز الحوار الإنساني عام ٢٠١١م في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، واللجنة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حصل كريستوفر على درجة الماجستير من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، وكان الحائز على جائزة روبيو جارسيا ماريانو للقانون الدولي، كما حصل على درجة الماجستير في التاريخ من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 6764 Fax: (+966 11) 4162281
E-mail: research@kfcris.com